



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وتسيير وعلوم تجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

أثر الرقمنة على أداء المنظومة الجبائية

دراسة مركز الضرائب لولاية سعيدة

تحت إشراف الدكتورة:

*أ. بربار حفيظة

من إعداد الطالبتين:

❖ كسال لامية سلامت

❖ شمالل عينونة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ عبد القادر راشدي.....رئيساً

الدكتور/ بربار حفيظة.....مشرفاً ومقرراً

الدكتور/ محمود العوني.....ممتحناً

الدكتور/ حمداوي ضياء الدين.....ممتحناً

السنة الجامعية: 2024-2023

كلمة شكر

بسم الله وكفى، وصلى اللهم على نبيك المصطفى، من لم يشكر الله لم يشكر الناس،

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل ، وكل الشكر والعرفان للذين علمونا، وجهونا ونصحونا،
في التعليم من مبتدأه إلى غاية يومنا هذا بصفة عامة ، والأساتذة المشرفة التي قدمت لنا
يدا العون من أجل إخراج هذا العمل المتواضع إلى النور بصفة خاصة ، دون أن ننسى
الأساتذة الكرام الذين تشرفنا بمناقشتهم لهذا العمل.

في الأخير نسأل الله عز وجل التوفيق والسداد

والحمد لله رب العالمين

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع الى من وهبني الحياة والأمل والنشأة على الشغف الاطلاع
والمعرفة ،ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبرا وبرا، واحسانا ووفاء لهما
:والدي العزيز رحمه الله ووالدتي العزيزة أطال الله في عمرها ورزقها الصحة والعافية أن
شاء الله الى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي من كانوا عوناً في رحلة بحثي
:اخواني واخواتي الى رفيقة دربي كسال لامية وأخيرا الى كل من ساعدني وكان له دور
من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة سائلة المولى عزوجل أن يجزي الجميع خير
الجزاء في الدنيا والآخرة ثم الى كل طالب علم سعى بعلمه ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما

عينونة

إهداء:

الحمد والشكر للمولى عز وجل على نعمه وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل.

أهدي ثمرته إلى:

أمي التي سهرت على تربيتي وتكويني

أبي الذي تحمل من أجلنا كل مصاعب الحياة

إخوتي وأخواتي صغيرا وكبيرا كلا باسمه

صديقاتي وزملائي في العمل ورفقاء الدرب التعليمي

كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

لامية

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الرقمنة في تعزيز النظام الجبائي في الجزائر ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات، تم إعداد إستبيان وزع على 40 عامل لمركز الضرائب بولاية سعيدة وتم الاعتماد على نظام spss لتحليل واختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود الوعي الكافي لدى إدارة الضرائب بضرورة أهمية تطبيق الرقمنة لتعزيز وظائف المؤسسة المختلفة.
الكلمات المفتاحية: الرقمنة، النظام الجبائي.

Abstract:

This study aimed to shed light on the impact of digitization in strengthening the tax system in Algeria. To achieve the objectives of the study and answer the questions, a questionnaire was prepared and distributed to 40 workers of the tax center in the state of Saïda, and the SPSS system was relied upon to analyze and test the study hypotheses.

The study reached a set of results, the most important of which is the existence of sufficient awareness among the tax administration of the importance of applying digitization to enhance the various functions of the institution.

Keywords: digitization, tax system.

الفهرس

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	الإهداء
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1	مقدمة
1	الإشكالية
2	أهداف الدراسة
2	أهمية الدراسة
2	منهجية الدراسة
3	متغيرات الدراسة
3	الفرضيات
3	الدراسات السابقة
3	الدراسات السابقة باللغة العربية
6	الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
14	مايميز الدراسة عن الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
16	تمهيد
17	أولاً: مدخل إلى الرقمنة
17	نشأة وتعريف الرقمنة
21	متطلبات الرقمنة وأهدافها
23	أشكال وفوائد الرقمنة
27	أنواع الرقمنة وخصائصها
30	ثانياً: واقع الرقمنة
30	أسباب لجوء المؤسسات إلى الرقمنة
31	التحديات التي تواجه الرقمنة (الانتقادات)
35	واقع الرقمنة وعوامل نجاحها
44	اليات وتشريعات رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر
46	ثالثاً: الإطار العام للنظام الجبائي الجزائري

الفهرس

46	تعريف النظام الجبائي الجزائري
47	أسس وهيكل النظام الجبائي الجزائري
51	مميزات وخصائص النظام الجبائي الجزائري.
52	خصائص النظام الجبائي
55	رابعاً: رقمنة النظام الجبائي الجزائري.
55	تقييم عملية رقمنة الإدارة الجبائية.
58	أثر الرقمنة على مؤشرات الإدارة الجبائية
61	أفاق عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية
62	أثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية الجزائرية
	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة	
66	أولاً: دراسة عامة لمديرية الضرائب بسعيدة
66	نشاه المديرية الولائية للضرائب وهيكلها التنظيم
69	مهام مركز الميزانية
71	ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات
72	دراسة تطبيقية لمديرية مصلحة الضرائب ولاية سعيدة
76	قراءة إحصائية لمحاو الدراسة
78	مناقشة الفرضية
82	خاتمة
84	قائمة المراجع
-	قائمة الملاحق

الفهرس
قائمة الجداول

رقم	عنوان	صفحة
01	فرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية	29
02	إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية 2018/2015.	44
03	الأوزان النسبية (الاهمية النسبية)	58
04	معاملات ثبات الأداة	59
05	توزيع أفراد العينة حسب عمر الموظف	59
06	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للموظف	60
07	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	61
08	المحور الأول: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية	62
09	المحور الثاني: مزايا اعتماد الرقمنة في التحصيل الجبائي	63
10	المحور الثالث: معوقات تفعيل الرقمنة الإلكترونية	64
11	يوضح نتائج إختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن مزايا اعتماد الرقمنة في التحصيل الجبائي	65

قائمة الشكل

رقم	عنوان	صفحة
01	الهيكل التنظيمي للمديرية للضرائب بسعيدة	53
02	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	55
03	يبين توزيع أفراد العينة حسب عمر الموظف	59
04	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للموظف	60
05	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	61

مقدمة عامة

مقدمة:

في ظل التحولات التي يعيشها العالم اليوم أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لكل البلدان وفي جميع القطاعات، وقد عرف النظام الجبائي في الجزائر استجابة لمواكبة التطورات الحديثة من خلال التحول من نظام جبائي تقليدي إلى نظام جبائي رقمي يعتمد في منظوره على الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة التي تتمتع بالجودة والكفاءة العالية، حيث سعت الجزائر الى وضع استراتيجيات وقوانين تشريعية جديدة تحكم هذا القطاع والذي بدوره ساهم في فتح قنوات العائدات وتطوير وتحسين بيئة الأعمال والتي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

تعتبر الجباية في الجزائر من أهم مصادر التمويل الخزينة الدولة وهي تحتل مكانا بارزا في بناء الإقتصاد الوطني، كما أنها تلعب دورا هاما في المجتمع الاقتصادي، هذا ما جعل الدولة الجزائرية تسعى جاهزة إلى محاربة أي مخالفات تمس الخزينة العمومية جراء ظهور ما يسمى الغش والتهرب الضريبي والسعي إلى إيجاد وسائل لمحاربة هذه التجاوزات وللمحد منها ومن أهمها الجباية الإلكترونية ورغم ما تواجهه الجزائر من صعوبات في رقمنة القطاع الجبائي.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

❖ كيف يمكن للرقمنة أن تعزز النظام الجبائي الجزائري؟

- وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمتع في:
- ماهي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في للجزائر؟
- فيما تكمن مزايا اعتماد الرقمنة في النظام الجبائي الجزائري؟
- ماهي معوقات تفعيل الرقمنة الجبائية في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

- تقديم الدعم العلمي للمهتمين بهذا المجال في إطار الإضافة والبحث العلمي.
- تسليط الضوء على أبعاد الموضوع التكنولوجي المعلومات والاتصال ومحاولة فهمه والامام بجميع المفاهيم المرتبطة به.
- الوقوف على واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال مستخدمة في النظام الجبائي الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحديد أثر رقمنة النظام الجبائي في تعزيز المنظومة الجبائية كما تكمن أهمية البحث في تحديد مدى تبني الجزائر للرقمنة على مستوى الإدارة الجبائية وتقديم المؤشرات التي تعكس واقع تبني الجزائر لتكنولوجيا المعلومات واستغلالها على مستوى المؤسسات.

منهجية الدراسة:

أ. منهج الدراسة:

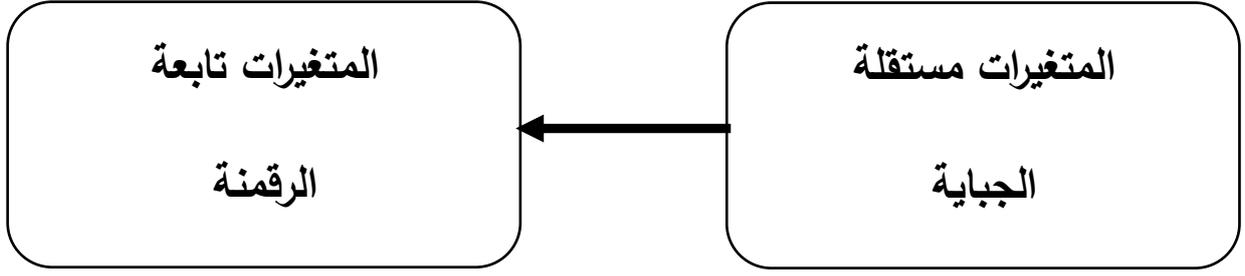
من أجل دراسة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي يعتبر المنهج المناسب لموضوع وطبيعة الدراسة.

ب. مصادر جمع البيانات:

المصادر أولية: تم الاعتماد على تجميع البيانات من مجتمع الدراسة ذلك من خلال توزيع الاستبيان.

المصادر ثانوية: تم تجميع البيانات من الدراسات السابقة والكتب والمراجع العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

متغيرات الدراسة:



المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرضيات:

الإجابة عن الفرضيات:

- تتوفر الإدارة الجبائية جميع متطلبات الرقمنة القطاع؛
- تحقق الإدارة الجبائية مزايا نظيرة تطبيقها للرقمنة في القطاع؛
- توجد معوقات تحول دون التطبيق الجيد للرقمنة في الإدارة الجبائية.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية

1 قوادر محمد. 2020.

رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية والحد من ظاهرتي التهرب والغش الضريبي، كما توصلت الدراسة الى أن إطلاق الجزائر لنظام معلوماتي إلكترونية كمرحلة أولية يركز على التصريحات الجبائية كعنصر أساسي من خلال هذا توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

_تساهم الرقمنة في حفظ البيانات وتخزينها في أكبر قدر ممكن.

_تمنع فرصة عرض نفس السندات والمعلومات لدى العديد من الأشخاص لنفس الوقت.

2/_حموش رمزي، بضيافة سامية 2022.

- فعالية عناصر الإدارة الجبائية الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية عناصر الإدارة الجبائية الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية وذلك باعتماد الرقمنة كعنصر أساسي ومن خلال هذا توصلنا
النتائج التالية:

- يساهم موظفوا الإدارة الجبائية لشكل فعال في تحقيق الإدارة الإلكترونية.
- سن القوانين تحمي بشكل أكبر تعاملات إلكترونية.

3/_إيدير مصطفى، 2021.

_أثر عصرنة الإدارة الضريبية على الإمتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر عصرنة الإدارة الضريبية بمختلف مكوناتها ولهذا الغرض تم إختيار الشركات البترولية كمجتمع للدراسة وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- العمل أكثر على تقريب وجهات النظر بين الإدارة والمكلفين بالضريبة من خلال تنظيم لقاءات دورية في تحسين مستوى المعرفة لدى المكلفين بالضريبة.
- إجراء دراسة إستطلاعية لمدى تقبل المكلفين بالضريبة تكنولوجية مستقلة من طرف الإدارة ومدى توفرها على الإمكانيات المادية اللازمة إستعمالها.

4/_قاسمي مريم، 2022.

_ تطور النظام الجبائي في الجزائر وإنعكاساته على التنمية الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطور النظام الجبائي الجزائري على التنمية الاقتصادية في الجزائر وقد أجريت دراسة إستطلاعية بالجزائر وقد توصلت النتائج التالية:

* إن الموارد الضريبية المحلية ذات أهمية بالغة في تمويل التنمية المحلية، وأن أهميتها تزداد في إطار إيكال إطلاق التنمية للجماعات المحلية قصد إنجاحها وتعميمها بشكل عادل على كافة المناطق والجهات داخل البلد، كما أن تفعيل هذه الموارد في مواجهة تحديات التحصيل الضريبي، الغش والتهرب الضريبي، وتفاوت الموارد الجبائية..... الخ، يقتضي تضافر جميع القوى المحلية الفاعلة في رقابة الإنفاق بهدف ترشيده

* إن عملية إخضاع الضرائب على التجارة الإلكترونية تعترضها صعوبات كغياب الآليات المعتمدة لغرض وتحصيل الضريبة على الدخل الناتج من هذه التجارة، وعدم مادية المعاملات التجارية الإلكترونية وإشكالية إقليمية الضريبة، وصعوبة الرقابة على الوثائق الإلكترونية.

5/ حنيش أحمد، 2023.

_ إنعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم إنعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على الإدارة الجبائية خاصة في ظل التحولات التي تعرفها تكنولوجيا المعلومات وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- الإدارة الإلكترونية تقلل تكلفة الإجراءات الإدارية مع زيادة كفاءة عمل الإدارة.
- تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في جمع المعلومات بصورة دقيقة وفوزية وتقديم صورة واضحة على مستوى الموارد الضريبية.

ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

(2021) Ibraheem .JoDeH.

_The Impact of the Application of E_government and Accounting Information systems in Achieving the objectives OF Tax systems _the Jordanian tax system as a case study .

يهدف هذا البحث الى دراسة أثر تطبيق نظم الحكومة الإلكترونية والمعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف الأنظمة الضريبية من خلال قياس أثر عدد الخدمات الإلكترونية في تحقيق أهداف الأنظمة الضريبية وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى الثقة 5% من عدد خدمات الإلكترونية الآلية في الأنظمة الضريبية في تحقيق أهداف الأنظمة الضريبية.

يوجد أثر لتطبيق نظم المعلومات الحكومية الإلكترونية والمحاسبة الضريبية في تحقيق أهداف الأنظمة الضريبية من خلال عدد الخدمات الإلكترونية المتفجرة عدد المتغيرات التابعة.

الدراسة الثانية:

(2022) Mustapha IDDIR.Mohamed ZERGOUNE.

_Impact of the Modernization of tax Administration Efficiency of tax Administration and Tax compliance of Tax payers in Algeria .

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر تحديث الإدارة الضريبية على كفاءة الإدارة الضريبية والامتثال الضريبي لدافعي الضرائب في الجزائر لتقييم هذا الأثر الضريبي والتكلفة الإحصائية الإجمالية وعدد ملفات القضايا المتعلقة بالاحتيايل وتوصلت الى النتائج التالية:

لقد أتاح تحديث الإدارة الضريبية تخفيض المستمر للتكلفة الإدارية.

تبسيط النظام الضريبي المعروف بتعقيده.

تحسين الإمتثال باللوائح والالتزامات الضريبية بين دافعي الضرائب الجزائرية بعد تنفيذ برنامج التحديث.

الدراسة الثالثة

الواهم رضا 2022.

a mechanism for establishing transparency in the ،_Digitalization management of industrial land.

تعتبر الرقمنة من الآليات العامة والأكثر فعالية من أجل تجسيد الشفافية الفعالة والتسيير العقلاني من خلال الدراسة نستنتج الدراسة التالية:

تساعد في الاتصال مع الهيئات الإدارة الجبائية.

إلغاء القيود الزمنية والجغرافية وتضمن خدمة ذات جودة وشفافية.

الدراسة الرابعة:

2023_Meiliyana:

_The Perspective of tax centre Digitalization in streng the ning Taxation socialization :Acasetuduy at state Polytechnic of Madiun

تُلعَب الضرائب دوراً هاماً باعتبارها الإيرادات الرئيسية للحكومة لدعم التنمية الوطنية وتعتبر المساهمات الضريبية ضرورة لتمويل هذه البرامج ومع ذلك يواجه تحصيل الضرائب تحديات مثل: نقص الوعي العام وتعقيد النظام الضريبي.

الدراسة الخامسة:

سفيان مصطفى 2023.

The Effect of Digitizing the tax Administration on Both the tax collection Process and Taxpayers'commitment :Empirical Evidence from the tax Administration in Bechar _Algeria .

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الرقمنة وأداء الإدارة الضريبية من جهة وتحسين الإلتزام الضريبي للمكلف من جهة أخرى، اعتمدت الدراسة منهجية الاستبيان.

تعقيب على الدراسات

نتائج المتحصل عليها	المنهج المتبع	العينة	السنة	اسم الدراسة
تساعد الرقمنة في سهولة توصيل المعلومات لجميع المستخدمين دون تكلفة. _عدم تماشي رقمنة النظام الضريبي مع الرقابة الجبائية من خلال عدم تعميم نظام رقمنة النظام الضريبي على جميع	تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي من أجل تحليل الموضوع في شكله النظري وإعطائه صورة واضحة للرقمنة وانعكاساتها.	إدارة الضرائب	2020	رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر (قوادري محمد)

<p>الإدارات الضريبية وباقي القطاعات المالية كالجمارك وإدارة أملاك الدولة وغيرها ممن تساهم في عدم محاربة التهريب الضريبي.</p> <p>_تساهم الرقمنة في سرعة الاسترجاع البيانات وسهولة إستخدامها.</p>				
<p>_تتوفر الإدارة الجزائرية الجبائية على عوامل تقنية وموارد بشرية.</p> <p>_فعالية تساهم في تطبيق الإدارة الإلكترونية.</p> <p>_توحيد علاقة ذات إحصائية بين فعالية عناصر الإدارة الجبائية الإلكترونية وتحصيل خدمات جبائية.</p> <p>_تعميم خدمة الدفع الإلكتروني على جميع الإدارات الجبائية.</p>	<p>المنهج الإحصائي</p>	<p>162 موظف وموظفة</p>	<p>2021</p>	<p>فعالية عناصر الإدارة الجبائية الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية. (حموش رمزي)</p>
<p>رى المكلفون بالضريبة بأن موظفي</p>	<p>المنهج الوصفي والتحليلي</p>	<p>تعذر تحديد عدد</p>	<p>2021</p>	<p>اثر الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في</p>

<p>الإدارة الضريبية لايولون الاهتمام والعناية بالمكلفين بالضريبة عند تقديم الخدمات الضريبية.</p> <p>يفتقر موظفي الإدارة الضريبية للاستعداد التام للاستجابة لطلبات المكلفين بالضريبة بصفة سريعة على حسب المكلفين بالضريبة.</p> <p>موظفي الإدارة الضريبية لا يملكون المعرفة والقدرة اللازمتين لإرساء العلاقة مع المكلفين بالضريبة أثناء تقديم الخدمات الضريبية .</p>		<p>افراد المجتمع بسبب ان المؤسسات بترولية لاتسجل على هذا الاساس</p>		<p>الجزائر ايدير مصطفى</p>
<p>تستخدم الضريبة من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية في الدول النامية كإستخدام حصيلتها في عملية التنمية الإقتصادية .</p> <p>تلعب الضريبة دور أساسي في عملية إعادة توزيع الدخل الوطني .</p> <p>تصدم الضريبة المباشرة</p>	<p>التحليلي</p>	<p>الاستثمارات الأجنبية</p>	<p>2022</p>	<p>تطور النظام الجبائي في الجزائر وانعكاساته على التنمية الاقتصادية (قاسمي مريم)</p>

<p>بسيطرة أصحاب رؤوس الأموال الذين يعملون بالدفاع على المصالح التي قد تتعارض مع فرض هذا النوع من الضرائب.</p>				
<p>_غياب البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات والاتصال. _غياب توسيع التعامل بالتصريحات الإلكترونية . _غياب وجود تعريف الإدارة الضريبية الإلكترونية. _حيث أنه سعى إلى تطبيقها دون العمل على سن قانون يوضحها.</p>	<p>اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليل لمعالجة الموضوع ولتحقيق أهداف البحث</p>	<p>الإدارة الجبائية</p>	<p>2022</p>	<p>انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية (حنيش أحمد)</p>
<p>_يوجد أثر ذو دلالة إحصائية أن تأثير المتغير المستقل عدد الخدمات الإلكترونية الآلية له علاقة قوية وأثر ودلالة إحصائية على المتغير</p>	<p>المنهج الاحصائي</p>	<p>اجمالي تحصيلات الضريبة (2005-2020)</p>	<p>2021</p>	<p>The Impact of the Application of E_government and Accounting Information systems in Achieving the objectives OF Tax</p>

<p>التابع.</p> <p>رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة رأي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظم المعلومات الحكومة الإلكترونية والمحاسبة الضريبية.</p>				<p>systems _the Jordanian tax system as acase study (إبراهيم جودى)</p>
<p>وتوصلنا إلى أن تحديث الإدارة الضريبية مكن من تحسين كفاءة الإدارة الضريبية ولكن لايزال يتعين بذل الجهود لمزيد من التحسين، ومن ناحية أخرى فإن برنامج التحديث لم يتمكن من تحسين الإمتثال الضريبي لدافعي الضرائب.</p>	<p>المنهج الاحصائي</p>	<p>ملفات دعاوي الإدارة الضريبية (2012- 2018)</p>	<p>2022</p>	<p>_Impact of the Modernezation of Tax Administration on Efficiency of Tax Administration and Taxpayers in Algeria . (Mustapha IDIR .) (_Mohamed ZERGOUNE.</p>
<p>تظهر المساواة ومعالجة النقاط المهمة لضمان الشفافي.</p> <p>تسمح التقنيات المعلومات والاتصال الجديدة بتوسيع الخدمة</p>	<p>المنهج الوصفي</p>	<p>الإدارة الجبائية</p>	<p>2022</p>	<p>a ،Digitalization mechanism for establishing transparency in the management of industrial land. (الواهم رضا)</p>

<p>المقدمة. _تأكد من توفر بيئة مناسبة</p>				
<p>يجب إجراء التحول الرقمي لمركز الضرائب لأن الرقمنة تعتبر ضرورية في هذا الوقت ترويج لخدمة الرقمنة النظام الضريبي باستخدام الهاتف. تنسيق والتواصل الآلي والسريع مع الإدارة الجبائية والمكلف</p>	<p>المنهج الاحصائي</p>	<p>موظف في مركز الضرائب عدد 10</p>	<p>2023</p>	<p>The Perspective of tax centre Digitalization in streng the ning Taxation socialization :Acasetuduy at state Polytechnic of Madiun(Meiliyana)</p>
<p>استخدام الرقمنة في إجراءات التحصيل الضرائب أسرع من الطريقة التقليدية. تساهم في تقليل النفقات. تساهم في ضمان احترام قوانين المعمول بها. استخدام الدفعه الالكتروني لم يصل إلى المستوى المقبول لقلّة الوعي لدى</p>	<p>التحليل الاحصائي</p>	<p>22 موظف في إدارة الضرائب</p>	<p>2023</p>	<p>The Effect of Digitizing the tax Administration on Both the tax collection Process and Taxpayers'commitment :Empirical Evidence from the tax Administration in Bechar _Algeria . (سفيان مصطفاي)</p>

المكلفين.				
-----------	--	--	--	--

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

لقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى مدى تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية وماهي أبرز المتطلبات للانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة حديثة تواكب التحولات التي يعيشها العالم بينما تنفرد الدراسات السابقة إلى السعي إلى إعطاء مفهوم للرقمنة وعلاقتها بالنظام الجبائي الجزائري.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

إن العالم يشهد في العقد الأخير جملة من التحديات الكبيرة والمختلفة من تسارع في مختلف المتغيرات التكنولوجية حيث صارت الحكومات تواجه هذه الانتقادات وبشكل كبير ومباشر الامر الذي فرض عليها تغيير أسلوبها من إدارة تقليدية إلى إدارة رقمية حديثة من أجل البلوغ إلى أهدافها بكفاءة وجودة وفعالية وتقوم هذه التغييرات على عدة تقنيات حديثة مما استوجب على الحكومات السعي إلى توفير هذه التقنيات ومواكبة التطورات الحديثة.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مدخل إلى الرقمنة (المبحث الأول)، وفي (المبحث الثاني) تحدثنا حول متطلبات الرقمنة وأهدافها. أما (المبحث الثالث) أشكال وفوائد الرقمنة، وفي (المبحث الرابع) أنواع الرقمنة وخصائصها.

أولاً: مدخل إلى الرقمنة

لقد أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال تغييراً جذرياً في حياة الشعوب والمجتمعات حيث أصبحت عملة هذا العصر هذا التطور التقني الذي وظفته العديد من الدول في القيام بمهامها وتقديم الخدمات للمواطنين أدى إلى تحسين نوعية الخدمة المقدمة وتبسيط الإجراءات وريح الكثير من الوقت وتحقيق القيمة المضافة سواء في إنجاز تلك الوظائف أو الحصول عليها، والجزائر هي الأخرى حاولت مواكبة هذا التطور حيث سعت إلى تطبيق الخدمات الالكترونية من خلال تجسيد الإدارة الالكترونية وهذا يلاحظ من خلال التقدم الكبير في مجال تطوير الخدمات من خلال نظام الكتروني شامل في البلاد.

نشأة وتعريف الرقمنة

أ- نشأة الرقمنة:

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد ادخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ الخمسينات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقة الورقية لتحل محلها السجلات الالكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات وتبادلها لتحل محلها السجلات الالكترونية وفي مجال الفهرسة التعاونية، وكذلك في الاعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى العربية أو ما تعرف بمجموعة السبعة في جويلية 1994 (بن دادي هشام، 2022، صفحة 11).

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الانترنت باعتبارها فضاء المعلومات والمعرفة في المكتبات، ليمثل بعدها اجتماعات عديدة بين القوى العظمى لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود،

وجاءت بعد العديد من الاجتماعات بين هذه القوى، ومن أهمها اجتماع بروكسيل سنة 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي بنته الولايات المتحدة الامريكية، بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية النازا التابعة لوزارة الدفاع، ليشمل هذا المشروع إقامة المكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الامريكية.

انتقلت بعدها إلى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها اسم ذاكرة ميموريا بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية وأوكسفورد تاست أرشيف ومعهد تولون للأبحاث العلمية والمؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو خطط الإنتاج الفكري الالكتروني لقطاعات نوعية وموضوعية، ليرتبط بعدها بمكتبات العديد من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية (بن دادي هشام، 2022، صفحة 11).

إن المتتبع لمسار الرقمنة يدرك أن هذا التحول جاء نتيجة تحديات عرفتها تقنيات المعلومات والاتصال الذي مكن المكتبات من تدعيم استراتيجياتها لتنمية أداؤها، فهذا التطور الهائل للمعلومات والاتصال التي حققتها مجالات عديدة نتيجة توظيف البرمجيات والانترنيت وصولاً إلى المفردات والمصطلحات.

أما فيما يكتبه ويقوله الباحثون والمتخصصون في مجال المكتبات الرقمية التي تطور استخدامها في تخزين البيانات البيليوغرافية واسترجاعها وبنها إلى الجهات المستفيدة الأخرى. بدأت تتردد مصطلحات عديدة مشابهة مثل (المكتبة الافتراضية والمكتبة الالكترونية، المكتبة الرقمية) كل هذه المصطلحات بقيت تتسم بالغموض لتعدد مصطلحاتها حيث سماها ليكيدر بمكتبة المستقبل، وسماها الالكيستر دونارق. إلا أن مهما اختلفت هذه التسميات يبقى جوهرها واحد، وهو إدخال تطبيقات الحاسوب والشبكات في تنظيم الوثائق وإدارة واسترجاع المعلومات.

هذا التطور الطويل لحوالي نصف القرن تبين أن هناك تسميات فرضت نفسها على أدبيات علوم المكتبات الالكترونية أو الرقمية أو الافتراضية والتي حصل خلط فيما بينها، ينبغي توضيحها حسب ما تشمله هذه المصطلحات من معاني إضافة إلى الأشكال المختلفة والاشارات التناظرية التي تشمل على الموارد الرقمية من أصل الكتروني وتتطلب جهاز الكتروني لتصبح مقروءة، لأن عبارة الكترونية تتألف من كل الموارد الموجودة في المكتبات التي أدخلت أجهزة الكترونية والتي توجد في المكتبة الرقمية، فالمكتبة الالكترونية مثل آلات الفيديو وقارئات الميكروفيلم والحاسوب.

وهي تشمل مواد الكترونية ورقمية غير أن هذه المصطلحات ما تزال رغم شيوعها تعاني الكثير من الخلط والاضطراب بسبب عدم اهتمام عدد من المنظرين العرب للكتابة الرقمية والمهتمين بها بتحديد دلالة هذه المصطلحات وضبط حدودها (بن دادي هشام، 2022، صفحة 12).

ب- تعريف الرقمنة:

تم تتبع مصطلح الرقمنة Digitization وذلك من خلال مراجعة في معجم أكسفورد على الخط المباشر، والذي تم التوصل إلى استخدامه لمصطلحات Digitize، Digitise ، Digitalize كمقابل العمل فعل يُرَقِّمُ المشتق من مصطلح رقمي Digit، والذي عرفه بأنه تحويل (الصور أو الصوت) إلى شكل رقمي يمكن معالجته بواسطة جهاز الحاسب، أمّا الأسماء التي استخدمها كمقابل لمصطلح الرقمنة فهي Digitization، Digitize، Digitalization . (نجلاء أحمد يس، 2012، صفحة 15) هذا بالإضافة الى معجم و بستر على الخط المباشر و الذي وجد به مصطلحين Digitizing، Digitized هما كما وجدت مصطلحات أخرى تختلف عما سبق في حروف الهجاء تبعا للهجائية البريطانية مثل

وبالرغم من أن الاختلاف بين هذه المصطلحات تمثل في الشق الثاني فقط بينما تبين المقطع الأول منها وهو Digit إلا أن ذلك من الممكن أن يعمل على تشتت النتائج الخاصة بموضوع الرقمنة بين هذه المصطلحات المختلفة.

ويرجع تعدد مصطلحات الرقمنة إلى حداثة عهد المصطلح وعدم تقيده دولياً، ويمكن التغلب على هذا بتقنين مصطلح واحد الاستخدام المستقبلي مع ترك المصطلحات الأخرى المستخدمة حالياً حتى تذوي مع الوقت وتصبح غير متداولة، حيث إن عدم توحيد المصطلح قد يؤدي إلى فقدان الكثير من المحتوى المرتبط به عند إجراء عملية البحث كنتيجة طبيعية لعدم الالمام بكافة المصطلحات الأخرى المشتقة منه أو المختلفة معه في حروف الهجاء أما عند سشلومف (schlomp 2007) فمصطلح الرقمنة « Digitilisation » اشتمل مما يقابله عند البعض الآخر وهو مصطلح المسح الضوئي « ODLIS »، فإن الرقمنة هي "العملية التي يتم بمقتضاها تحويل البيانات إلى شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسب وعادة ما يستخدم مصطلح الرقمنة في نظام المعلومات الإشارة إلى تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية يمكن عرضها على الحاسب باستخدام أحد أجهزة المسح الضوئي".

واستخدمت مؤسسة «Digital Preservation Coalition» (DPC) مصطلح «Digitisation» وعرفته بأنه "عملية خلق ملفات رقمية سواء بالمسح الضوئي أو بتحويل المواد التناظرية إلى مواد رقمية، وتكون نتيجتها نسخة رقمية أو بديل رقمي تصنف كمادة رقمية (نجلاء أحمد يس، 2012، الصفحات 16-17).

متطلبات الرقمنة وأهدافها

1- متطلبات الرقمنة:

تتطلب عملية الرقمنة تضافر جهود أطراف كثيرة في المقام الأول توفير البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني العامل البشري المؤهل، وهو مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة وكذلك العامل المالي، بالإضافة إلى توفير الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لا ينسى الإطار القانوني وعليه يتطلب إنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة الشروط يمكن ذكرها فيما يلي (قوادري محمد، 2022 ، صفحة 238):

المتطلبات القانونية:

تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة اللازمة للعمل.

المتطلبات التنظيمية الإدارية:

تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهيكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تسهيلها وزيادة مرونتها ورفع فعاليتها.

المتطلبات التقنية:

ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية:

- * متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت
- * المتطلبات الخاصة لبنية التحتية المعلوماتية أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها.
- * المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية (قوادري محمد، 2022 ، صفحة 238).

2- أهداف الرقمنة:

تهدف الرقمنة إلى توفير منظومة عمل متكاملة بما يحقق تقديم أرقى الخدمات للمستفيدين، إضافة إلى استغلال الأمثل لموارد المنظمة من خلال:

- 1- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
 - 2- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.
 - 3- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.
 - 4- تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.
 - 5- تقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة.
 - 6- توظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.
 - 7- توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية.
 - 8- التعلم المستمر وبناء المعرفة.
 - 9- زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ومتابعة وإدارة كافة الموارد.
- وقد تم إضافة مجموعة من الأهداف والمكاسب من قبل الباحثين في دراسات أخرى، وقد لخصها الباحث فيما يلي:

- 1- تقديم خدمات المستفيد والمؤسسة بمستويات عالية الجودة والدقة في ظل بنية أساسية متطورة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 2- تبسيط الإجراءات الإدارية بشكل يسمح بتقديمها إلكترونياً.
- 3- تحسين الأداء في مرافق الإدارة بشكل عام، والوصول بالخدمات الإلكترونية إلى أقصى المواقع الجغرافية، وتواصل أفضل وارتباط أكبر بين إدارات المؤسسة الواحدة لتقديم خدمات أفضل.

4- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل العمل والتخصصية، والقضاء على التعقيدات اليومية.

5- شفافية المعلومات وعرضها أمام المستفيدين والموظفين وتوفير البيانات والمعلومات لأصحاب القرار بالسرعة وفي الوقت المناسب (رحاب عابد، 2015، صفحة 13).

أشكال وفوائد الرقمنة

1- أشكال الرقمنة:

تتم عملية التمثيل الرقمي للنصوص بإحدى الطريقتين التاليتين:

الطريقة الأولى: هي التي يكون فيها كل حرف ممثل لوحدة بشكل رقمي، ويتم الحصول عليها إما بالإدخال المباشر عن طريق برامج معالجة النصوص أو بواسطة التعرف الضوئية على الحروف OCR انطلاقاً من وثيقة مرقمنة في شكل صورة.

الطريقة الثانية: وهي المطبقة والمستعملة في أغلب مشاريع المكتبات الرقمية، وتتمثل في عملية التصوير الضوئي التي تتم باستخدام المساحات الضوئية وتعطينا صوراً رقمية للوثائق وتتميز فيها ثلاثة أشكال وهي:

1-1- الرقمنة في شكل صورة Mode image

وهي من أنواع الرقمنة الأكثر استعمالاً على الرغم من أنها تحتل مساحة كبيرة عند التخزين، ولها أهمية كبيرة في مجال الكتب والمخطوطات القديمة وخاصة للباحث والمختصين بدراسة القيم الفنية وليست النصية والصورة تتكون من مجموعة نقاط تدعى بيكسال Pixel وكل بيكسال يمكن ترميزه بـ (مهري سهيلة، 2005، الصفحات 83-85):

- 1 بايت لصورة أبيض وأسود

- 8 بايت لصورة في مستوى رمادي

- 24 بايت أو أكثر لصورة ملونة

وعلى هذا الأساس يمكن أن تميز بين ثلاث أنواع للترميز في شكل صورة:

أحادي البايت:

في هذا النوع كل بيكسال pixel يمثل ببايت واحد، وهو بذلك بغرض أحدها تبين القيمتين أبيض وأسود، وهي طريقة جد اقتصادية من ناحية الحفظ، وهي سهلة التطبيق على الوثائق الحديثة وشديدة الوضوح بينما تلقى صعوبة في التعامل مع الوثائق القديمة التي تعرضت للرطوبة والتلف، حيث أن الماسح الضوئي لا يعرف هذه الآثار ويمكن أن يعتبرها كنقط ويترجمها إلى الأسود.

موضوع يتطلب مساحة أكبر على مستوى الذاكرة، وعند البيئات المستخدمة لترميز البيكسال كبير هذه النقدية تسمح عكس النوع السابق يحفظ الوثائق القديمة جدا حيث استعملتها مكتبة الكونغرس في رقمنة ارصدتها الارثية التراثية القديمة.

بالألوان:

لديه نفس النوع السابق ويختلف عليه في كون بيكسال يقابله في الترميز ثلاثة ألوان أساسية (مهري سهيلة، 2005، الصفحات 83-85) هي الأحمر، الأخضر، الأزرق (RVR)، كل لون من هذه الألوان يرمز بعدد معين من البتات، ويؤخذ على هذا النوع أن حجم الملفات كبيرة جدا بالمقارنة مع النوعين السابقين.

وعموما فإن هذا النوع من الرقمنة له سلبيات أساسيتان هما:

- يقصي كل فرص البحث داخل النص؛
- الملفات تحتل مساحة كبيرة على وسائط التخزين؛

1-2- الرقمنة في شكل نص (Mode texte)

هذا النوع يتيح الفرصة للبحث داخل النص، فهو يسمح بالتعامل مباشرة مع الوثيقة الالكترونية على أنها نص، والحصول على هذا النوع يتم استعمال برمجة التعرف الضوئي على الحروف OCR انطلاقا من وثيقة مرقمنة في شكل صورة حيث أن البرمجة تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة إلى رموز وعلامات وحروف، كما تسمح بالتعديل وتصحيح الأخطاء إن منتجي هذه البرمجيات قاموا بتطوير منتجاتهم، حيث أصبحت حيث أصبحت

هذه البرمجيات مصحوبة بقواميس وأدوات التحليل النحوي يناسب الوثائق التي تضم عدد كبير من أسماء العلم وأشكال نحوية قديمة أو مكتوبة في لغات عديدة.

1-3- الرقمنة في شكل اتجاهي (Mode vectoriel)

يوجد شكل ثالث للرقمنة وهو الرقمنة في شكل اتجاهي وهي نقدية تعتمد على العرض باستعمال الحسابات الرياضية وهي تستعمل في مجال الرسوم بمساعدة الحاسب الآلي، والتحول من الشكل الورقي إلى الشكل الاتجاهي عملية طويلة ومكلفة. ويتواجد حالياً تشكلاً للتقديم الاتجاهي وهي PDF وهي نقدية طورتها شركة Adobe عام 1993، وهي تهدف إلى نشر وتبادل المعلومات المقروءة إلكترونياً بشكل يحفظ للمادة التي يتم تبادلها الجوانب التالية:

- **للدقة:** بحيث تحفظ نقدية PDF تنسيق الصفحة Page الذي وضعه مصمم الوثيقة أصلاً (مهري سهيلة، 2005، صفحة 85)، أثناء تصميمه لوثيقته، وملفات PDF إعادة تنسيقها من قبل القارئ عن طريق برنامج التصفح، فملف PDF يعد صورة رقمية للصفحة المطبوعة.
- **الحجم المضغوط:** ملفات PDF صغيرة الحجم، وذلك يساعد على نقلها بسرعة عبر الأنترنت.
- **التوافقية:** يمكن قراءة ملف PDF صغيرة أي مستخدم وعن طريق أي نظام لتشغيل باستخدام البرنامج المتوفرة مجاناً على موقع Adobe، فصيغة PDF لا تعتمد نظام تشغيل معين.
- جودة العرض والطباعة:** ملفات PDF تحفظ للمستخدم أعلى جودة عند قراءتها من الشاشة، كما أنها تسمح للقارئ بتكبير أجزاء من الصفحة، دون تأثير الحروف ودون تشويه شكل الصفحة (مهري سهيلة، 2005، صفحة 86).

2/ فوائد الرقمنة:

أولاً: الفوائد الاقتصادية:

- 1/ توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة بالحكومة الإلكترونية، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الإلكترونية.
- 2/ مفهوم الاقتصادي (ذهاب السلعة أو الخدمة العميل وليس العكس).
- 3/ مساندة برامج التطوير الإقتصادي، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي للحكومة الإلكترونية.
- 4/ إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات، وتشغيل وصيانة البنية التحتية للحكومة الإلكترونية، وأمن المعلومات.
- 5/ توحيد جهود بدلا من تشتت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية، يتح جميع هذه الجهود وتوجيهها تحت بوابة الإلكترونية واحدة.
- 6/ فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات (مريم خالص حسين، 2013، صفحة 446).

ثانياً: الفوائد الإدارية:

- 1/ مفهوم الإدارة الإلكترونية (E-administration) وتنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي.
- 2/ القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.
- 3/ الإدارة في الحكومة الإلكترونية تكون أكثر شفافية في التعامل وأكثر وضوحاً وتلغي الوساطة والمحسوبية والمجاملة.
- 4/ الحكومة الإلكترونية تختصر الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية وإختصارها.
- 5/ مفهوم إداري جديد مثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود.

ثالثاً: الفوائد الاجتماعية:

- 1/ تحفيز المواطنين لإستخدام الحكومة الإلكترونية، وبالتالي إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع معطيات النقدية ومواكبة عصر المعلومات.
- 2/ تسهيل سرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثيرة كالبريد الإلكتروني وغيره.
- 3/ تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق إستخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة (مريم خالص حسين، 2013، صفحة 446).

أنواع الرقمنة وخصائصها

أنواع الرقمنة:

- أ/ صورية: يسمح بإنتاج مفسوحة لكل صفحة من الوثيقة، كما يمكن أيضاً الحصول على نسخة من الوثيقة أي بلغة الثنائي وطريقة المسح بالصورة تستدعي وصف بيوجرافي كامل يتضمن تكثيف منجز بإعتقاد على مكنز يسهل الوصول الوثيقة، ومن إيجابيات هذه الطريقة أنها الأكثر تحقيقاً وهي غير مكلفة، ومن سلبياتها أنها تشغل مكاناً كبيراً على الحامل داخل النص، وبلا تكثيف للكلمات المفتاحية لا نستطيع إستعراض النص.
- ب/ نصية: أنها الصورة المرقمنة بطريقة بفروقات بارزة، والتي تعالج بالإستعانة ببرمجة التعرف الضوئي على الحروف (OCR)، هذه الطريقة تسمح النظام بإسترجاع محتوى الوثيقة، أي إسترجاع صورة على شكل نص من إيجابياتها أنها تسمح بالبحث في كامل النص والإيجار في عمق الوثيقة وتسمح بالتنقل السريع داخل الوثيقة والوصول المباشر لكل المعلومات ولكل المستعملين المحترفين أو الظرفيين أما فيما يخص سلبياتها فتتمثل في أنه لا يستطيع التعرف على الحروف

الغوطية والرسائل المخطوطة إلا أن الأبحاث متواصلة لتطويره (جارش قمره، 2021، الصفحات 60-61).

- /2 خصائص الرقمنة: وهناك مجموعة من الخصائص والصفات التي يجب أن يتصف بها الرقمنة ومن هذه الخصائص والصفات مايلي:

1- المشاركة Engagement: وتعني القدرة على التحويل الكمي للواقع ومتغيراته جزئياً أو كلياً، وفقاً لإدارة المتعلم الذاتية، مما ينتج عنه تقرير وتفعيل عملية تعلمه.

2- الإستقلالية Autonomy: حيث إنه لا بد وأن تتيح الرقمنة درجة من الحرية المتعلم، بحيث يكون مسموح له من خلالها التجريب، وإصدار الأحكام، واختيار الأنشطة، والتعبير عن آرائه، وإصدار القرارات، ويوحى ذلك بأن المتعلمين يسلكون، ويتبعون المسار أو الطريق نفسه، بالرغم من أن كلا منهم يفعل ما يتناسب وإهتماماته الشخصية.

3- الشمول Comprehensive: من خلال تنوع المعلومات وترابطها دون تفصيل زائد أو نقص يفقدها معناها وماهيتها.

4- الملائمة: لا بد أن تتلاءم الرقمنة مع التطورات المعلوماتية وعلوم المستقبل، لتحقيق الإتجاهات التربوية ودعمها، والتي من أهمها التعليم المفرد والتعليم مدى الحياة، والتعليم من بعد، والإتصال من بعد.

5- القابلية للتجريب: لمساعدة المتعلمين على تكوين إتجاهات إيجابية نحو هذه الرقمنة، وذلك لخفض قلقهم نحو إستخدامها، ومساعدتهم على إنماء قدراتهم، وإستعداداتهم، وطاقاتهم، بصورة تشعرهم بعدم الإغتراب الحضاري (غالب عبد المعطي الفريجات، 2010، صفحة 79).

- سهولة البحث في المجموعات الرقمية وإسترجاع المعلومات بوسائل وطرق جديدة.

- إنخفاض التكلفة التشغيلية لمؤسسات المعلومات الرقمية، مقارنة مع مؤسسات المعلومات التقليدية.

- توفير خدمات معلوماتية بتقنيات جديدة، كالبث الإنتقائي للمعلومات والخدمة المرجعية الرقمنة، وخدمة الإحاطة الجارية... إلخ وغيرها من الخدمات الآلية التي يمكن أن تظهر نتيجة للتطورات المتلاحقة في مجال الرقمنة.
- إتاحة المعلومات المرقمنة لعدد أكبر من الباحثين علاوة على إتاحتها بصفة دائمة، وفي أي وقت مما يساعد على تخطي الحواجز الزمنية والجغرافية.
- الإرتقاء بمستوى البحث العلمي من خلال الإرتقاء بخدمات المعلومات المقدمة.
- عملية الرقمنة لمصادر المعلومات تنتج إمكانية التكامل مع الوسائط الأخرى (الصوت والصورة الفيديو وهذا مما يعطي المعلومة قيمة أكبر من لو كانت في الشكل المطبوع.
- إبراز الأعمال الأكاديمية للجامعة وأعضاءها نتيجة لزيادة حضورها الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية، وبالتالي يرفع أسهمها الحيز المكاني داخل المؤسسات المعلومات وخصوصا مع تضخم وتنوع مصادر المعلومات وكثرة الباحثين وإنتاجهم العلمي.
- الإسهام في تقييم الأعمال البحثية للجامعات.
- إمكانية التنقل الحر بين أجزاء مصدر المعلومات المرقمن، بالإضافة إلى القدرة على الوصول إلى المصادر ذات العلاقة بموضوع المصدر عن طريق الروابط الفائقة hyperlinks التي خلصت الباحث من الجمود التي يفرضه التتبع التسلسلي عند البحث عن معلومات معينة في المصادر التقليدية (تغريد مصطفى وعلي جمعة، 2018، صفحة 43).
- مواكبة الإتجاه العلمي السائد نحو رقمنة ذاكرة العالم ومن ضمنه ذاكرة العالم العربي.
- سد الفجوة الرقمية بين إنتاج الفكري للدول العربية ودول العالم المتقدم والتي تساعد عليها إنتشار تقنية في الدول المتقدمة وانخفاض تكاليف هذه التقنية.
- التخطيط لخلق مجالات تسويقية عالمية لمقتنيات الجامعات المصرية من التراث العربي المرقمن، حيث أن المعلومات المتاحة عبر شبكة الأنترنترنت أو على وسائط التخزين الثانوية، هي غالبا جزء من عملية بيع لكل أنواع هذه المعلومات، مما يساعد على تحقيق بعض

الفائد المادي الذي من الممكن أن يغطي هامشا من التكلفة لضمان إستمرارية هذه المشروعات.

- إلغاء القيود التي تفرضها معظم المكتبات على إستخدام بعض الأنواع من مصادر المعلومات كالدوريات والرسائل الجامعية بالرغم من أهميتها بالنسبة للباحثين حيث لا يسمح بإعارتها، كما يتم تحديد عدد محدد من صفحات التصوير.

- تقاسم مصادر المعلومات الرقمية بين الجامعات لضمان عدم تكرار الجهد المبذول في عملية الرقمنة.

- التخطيط لمواجهة الكوارث، وذلك بالإحتفاظ بنسخ رقمية في منطقة التخزين خارج موقع الجامعات تحسبا لوقوع أي كوارث طبيعية أو بشرية (تغريد مصطفى وعلي جمعة، 2018، صفحة 44).

ثانياً: واقع الرقمنة

إن الرقمنة والذكاء الإصطناعي أو ما يسمى بالإدارة الإلكترونية يعتبر بديل عصري المواكبة التطور ويلبي متطلبات الإنسان الإدارية ويرضي طموحه في سهولة الوصول إلى المعلومة ما يسهل عليه إدارة وقته وحياته إن البيئة الحالية تفرض على كل قطاعات إدخال الرقمنة لتحسين الكفاءة مع توفير خدمة أفضل.

أسباب لجوء المؤسسات إلى الرقمنة

لجأت كثير من المؤسسات المعلومات إلى الرقمة من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي لأسباب كثيرة منها: ويمكن حصر الرقمنة في النقاط التالية:

- إن الرقمنة مصدر لمصادر المعلومات توفر رافدا مهماً لكم هائل من المعلومات المتاحة على وسائط الرقمنة، ومن هنا ظهر مفهوم الإتاحة Access بدلا من تملك أوعية المعلومات التقليدية.

- حفظ مصدر المعلومة الأصلي من التلف.

- سهولة البحث في المجموعات الرقمية وإسترجاع المعلومات بوسائل وطرق جديدة.
- إنخفاض التكلفة التشغيلية لمؤسسات المعلومات الرقمية، مقارنة مع مؤسسات المعلومات التقليدية.
- توفير خدمات معلوماتية بتقنيات جديدة كالبث الإنتقائي للمعلومات. والخدمة المرجعية الرقمية، والترجمة الآلية وغيرها من الخدمات الآلية التي يمكن أن تظهر نتيجة للتطورات المتلاحقة في مجال الرقمنة.
- المحافظة على مواد المعلومات النادرة مع إتاحتها لعدد أكبر من المستخدمين من خلال تحويلها إلى مواد رقمية يتم الوصول إليها عن بعد.
- تقليص المدة الزمنية الذي يستغرقها المعلومة من مصدرها الأولية إلى تصل للمستخدمين.
- إتاحة المعلومات الأصلية المرقمنة لعدد أكبر من المستخدمين.
- سهولة تحديث المجموعات الرقمية.
- الإرتقاء بمستوى البحث العلمي من خلال الإرتقاء بخدمات المعلومات المقدمة (مسفرة بنت دخيل الله الخثمي، 2021، صفحة 24).

التحديات التي تواجه الرقمنة (الإنتقادات)

على الرغم من تحقق الكثير من الإيجابيات للقيام بمشاريع الرقمنة إلا أن مؤسسات المعلومات ما زالت تعاني من العديد من بعض المشكلات والتحديات التي تتعلق بهذا الجانب والتي يمكن أن تشكل تحدياً أمام المشاريع الرقمية التي يمكن أن تنشأ، ومن هذه التحديات:

- إن تحويل مصادر المعلومات إلى الصيغة الرقمية يتطلب أجهزة ومعدات من أجل إتاحتها للمستخدمين، وهناك مشكلة مرتبطة بهذا الجانب وهي التغير والتطور التقني سواء للأجهزة أو البرمجيات.

- قضية حقوق الملكية الفكرية حيث لا يوجد إلى الآن قوانين واضحة وقوية تتعلق بحقوق الملكية الفكرية لمصادر المعلومات الرقمية وهذا الأمر قد يشكل تحدياً كبيراً أمام مؤسسات المعلومات، مما يؤخر عملية الرقمنة فيها.
- التكاليف المالية لمشاريع الرقمنة باهظة الثمن نسبياً، حيث تحتاج مؤسسات المعلومات إلى تقنيات الرقمنة سواء أجهزة ماسحات ضوئية، أو حاسبات آلية، وبرمجيات لتشغيل وعرض مصادر المعلومات الرقمية وهذا مكلف نسبياً، ويحتاج إلى تمويل مالي كبير، وهذا قد لا يتوفر بالنسبة للكثير من مؤسسات المعلومات، مما يعوق مشروع الرقمنة.
- البطء في عملية التحويل الرقمي لمصادر المعلومات، لأسباب كثيرة، كعدم وضوح الرؤية الكاملة لمشروع الرقمنة من قبل القائمين به وعليه. أو لعدم الدراية بكيفية التحويل من قبل موظفي المؤسسة القائمين بالتحويل أو لقلة عددهم، أو لأي سبب آخر.
- التأخر في نشر وإتاحة مصادر المعلومات على شبكة الأنترنت بعد تحويلها إلى الشكل الرقمي
- قلة الوعي والثقافة الرقمية الكافية لدى بعض من المسؤولين عن مؤسسات المعلومات، مما يؤخر عملية الرقمنة، وكذلك قلة الوعي لدى المستخدمين أنفسهم بكيفية استخدام والإستفادة من مصادر المعلومات في شكلها الرقمي.
- يتطلب من مؤسسات المعلومات القيام بالتدريب للمستخدمين منها بكيفية استخدام مصادر المعلومات الرقمية، تتطلب عملية تنظيم مصادر المعلومات الرقمية الكثير من الخبرة والكفاءة، لعرضها بشكل منظم على شبكة الأنترنت، وهذا يحتاج خبراء في تنظيم المعلومات في البيئة الرقمية.
- عدم وجود القوى البشرية المؤهلة التي تتعامل مع الرقمنة بالشكل المطلوب (مسفرة بنت دخيل الله الخثمي، 2021، صفحة 28).

- **تحديات خاصة ببناء المجموعات تتميتها:** يعد بناء المجموعات وتتميتها إحدى المهام الرئيسية التي تقوم بها المكتبات إذا تقوم بجمع وبناء المجموعات المنشورة عبر وسائط متعددة ومتنوعة، سواء في شكل تقليدي مثل الكتب، والدوريات، أو في شكل إلكتروني مثل الأقراص الممغنطة (Doc) Disc optics compats والأشرطة الصوتية، وأشرطة الفيديو، ولقد أظهرت المكتبات تحديات كبيرة متعلقة بتسمية المقتنيات وبنائها، وخاصة مع الزيادة المطردة في الوسائط المتعددة، وعادة ما تقوم المكتبات بإضافة وبناء مجموعات رقمية إلكترونية إلى جانب المجموعات التقليدية التي تقوم بإنقاذها مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن المكتبات لا تهدف في هذا الإطار إلى أن تستبدل الأوعية التقليدية بأوعية أخرى في شكل وسائط آلية.
- **إنّ التحدي الأساسي الذي يواجه مؤسسات المعلومات في هذا الصدد يتمثل في** ضرورة وجود تغطية عامة وشاملة ومتماسكة لعدم تضخم من مصادر المعلومات، مع توافر مجموعات التجهيزات المادية والبرمجيات التي تمكن المكتبات أو مؤسسات المعلومات من إنتاج مصادر إلى جانب مدى توافر ناشرين ومروجين لمصادر المعلومات في شكل إلكتروني.
- **تحديات متعلقة بمشاركة مصادر المعلومات والخدمات:** يعد تعاون وإتاحة مصادر المعلومات بين عدد من المكتبات الرقمية من أهم التحديات التي تواجه منظومة المكتبة الرقمية، وتقوم المكتبات بالتعاون مع بعضها البعض من أجل المشاركة في إتاحة مصادر للمعلومات منذ زمن طويل، وتتمثل هذه الوظيفة على سبيل المثال في تمييز الإعارة المتبادلة بين المكتبات وتطوير وبناء المجموعات وفق سياسة تعاونية تكاملية والمشاركة في برامج الحفظ تخزين مصادر المعلومات والفهارس الموحدة (التعاونية) تتح من خلال مؤسسات وهيئات متنوعة والمشروعات التعاونية إلى جانب الشراكة والإتفاقيات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بالمصادر الموحدة في المكتبة الرقمية ولعل أفضل مثال على ذلك هو مشروع المكتبة الرقمية الأمريكية (National

(Digital Library Federation us) التي تتشكل مجموعاتها اعتماداً على عدد كبير من المكتبات البحثية (جمال توصيف العريفي، 2014، الصفحات 224-225). والخدمات الأرشيفية الأمريكية، وذلك عن طريق " جمعية الحفظ والإتاحة " access cominssion preservation and التي تقوم بالتعاون من أجل إنشاء وهيكل إدارة تعاونية إعداد إستراتيجية خاصة بالتمويل إلى جانب تحديد معالم الخطوط الرئيسية لإنتقاء وتنمية المقتنيات الإلكترونية وتنميتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **تحديات متعلقة بحفظ مصادر المعلومات الرقمية:** تعد مشكلة حفظ مصادر المعلومات الرقمية وتخزينها من المشكلات المنوطة حلها بالمكتبة الرقمية، ومن المعروف أن المجموعات التقليدية داخل المكتبات تخضع بصفة دورية إلى تحكم وضبط مناخي يقلل من سرعة التهام تلك الأوعية وبالتالي تلفها وذلك بهدف توفير فترة حياة أطول لأوعية المعلومات التقليدية، وفي المقابل نجد أن الحفظ الخاص بمصدر المعلومات الرقمية يمكن أن يحفظ المعلومات فترة زمنية أطول، ولكن يمكن ملاحظة أن وسائط التخزين الرقمية هشة وضعيفة وقابلة للتلف بشكل كبير، وكذلك نواجه قضية مرتبطة بالتطور التقني المطرد السريع، لأن الانتقال من تقنية إلى أخرى، يجعل المعلومات المسجلة والمقروءة بتقنية تقادمت غير مقروءة من خلال تقنية أكثر حداثة، ومن ثم من الصعب الوصول إليها، إلا إذا لجأنا إلى المشروع في عمليات تحويل ونقل المعلومات من وسيط إلى آخر، ولكن يجب الأخذ في الحسبان أن ذلك له تكلفة إضافية.

- **تحديات مرتبطة بالوصول إلى المعلومات:** من أهم المشكلات والتحديات التي تواجه المكتبة الرقمية تلك التي تتعلق بكيفية إتاحة المعلومات والتكلفة المرتبطة بتلك الإتاحة، وهناك بعض المكتبات الرقمية التي حاولت توسيع نقاط الإتاحة للمستخدمين من أجل تسهيل الوصول إلى مصادر المعلومات الرقمية، وتحديد الأبعاد

والخصائص المتنوعة الخاصة بكيفية الإتصال، والمكونات التقنية اللازمة لإستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية.

وتتبعي الإشارة إلى أن تكلفة الإتصال، وإتاحة سبل الإتصال والوصول إلى مصادر المعلومات الرقمية يمكن (جمال توصيف العريفي، 2014، الصفحات 226-228) إعتبارها من المسائل التي تقابل المكتبة الرقمية، لأن التحدي المالي والإداري المتعلق بإتاحة الوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية، يمكن أن يبرز مشكلات مرتبطة بمشروعات الرقمنة لأمد طويل.

- **تحديات متعلقة بحقوق المؤلفين:** تعد مسألة حقوق المؤلفين من أكثر المسائل أهمية ومن أكثر التحديات الشائكة التي تقف عائقاً أمام تبني، وتصميم سياسة عامة لتنمية مجموعات المكتبات الرقمية، لأن الحقوق الفكرية للمؤلفين أو حتى حقوق الناشر يمكن أن تقف حائلاً بل وتشكل حاجزاً، أمام المكتبة لتحويل المصادر المطبوعة أو غيرها من المصادر المتاحة في شكل تقليدي إلى مصادر رقمية.

واقع الرقمنة وعوامل نجاحها

أولاً: البنية التحتية

سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الأنترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال إرتباطها بشبكة الإنترنت في شهر مارس من عام 1994، عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (CERIST)، الذي أنشئ في شهر مارس سنة 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكان من مهامه الأساسية آنذاك، هو العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بالشبكة الإقليمية ودولية.

عرفت الجزائر منذ سنة 1994 تقدماً ملحوظاً في مجال الاهتمام والإشتراك والتعامل مع الأنترنت، ففي نفس السنة كانت الجزائر مرتبطة بالأنترنت عن طريق إيطاليا، تقدر

سرعة الإرتباط حرف ثنائي في الثانية، وهي سرعة جد ضعيفة، وقد تم ذلك في إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو، بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا، تسمى (RINAF)، وتكون الجزائر هي النقطة المحورية المشبكة في شمال إفريقيا.

في سنة 1996، وصلت سرعة الخط إلى 64 ألف في الثانية، يمر عن طريق العاصمة الفرنسية باريس، وتم في نهاية 1998، ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدر 01 ميغابايت في الثانية، وتم إنشاء (بختي إبراهيم، 2002، صفحة 31)

ثانيا: الواقع الاجتماعي الجزائري

- يدور التفكير في الآونة الأخيرة حول التغيرات الاجتماعية المرتبطة بتكنولوجيا الرقمنة وعن دور محترفي هذه التقنية في مواجهة الناتج من الظواهر الاجتماعية، المترتب عن التوغل في استهلاك تكنولوجيا الرقمنة لاسيما في مجالات أرقى علماء الاجتماع وعلى رأسها مسألة التفاعل بين الأفراد وجماعاتهم من ناحية ومن ناحية أخرى ما تفرزه تلك التكنولوجيا من تعميق الفوارق الاجتماعية، في مجتمعات تسير قدما في مجالات الماديات، على حساب اللحمة الثقافية الآخذة في التناقص التدريجي تبعا لوتيرة الاقصاء التكنولوجي لشريحة عريضة من المجتمع، تعيش على هامش مجتمع المعلومات، ناتجة من نقائص ذاتية تمس رأس مالها الثقافي المتهالك، في خضم توسع الهوية بين الطبقات الطبقات الاجتماعية أو من جراء سوء إدماج الرقمنة في عمق الحياة الاجتماعية الفاعلة.
- وعليه يلح المشتغلون بإقحام تكنولوجيا المعلومات في خصم التفاعل الاجتماعي على ضرورة التساؤل حول مدى المرافقة الاجتماعية لهذه التكنولوجيا والتأكد من عدم خلقها لفوارق اجتماعية على صعيد الامتلاك والاستخدام
- ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع عرقلة التوغل في شبكة المعلومة لدى شريحة عظيمة من المجتمع، فكان استهلاك التكنولوجيا ضعيفا ما باعد بين الأهداف الحضارية والواقع المعاش

- ضعف التوصيل بشبكات الانترنت جعل منها عملية لا تقتصر إلا على شريحة مميزة تحصل عليها من خلال الوظائف أو الخدمات بمعنى لم تدخل الانترنت في صلب التفاعل الاجتماعي وقيمت حبيسة الترفيه.
- ضعف الخدمات المعلوماتية وضعف الاستثمار في هذا المجال شكل عاملا مبطئا لدخول مجتمعنا في المعلوماتية
- عدم فتح السمع البصري للخواص لتوسيع الاستثمار وتنويعه
- من زاوية سوسيولوجية إعلامية نعتقد أن المرحلة الحالية تتميز بمشكلة جوهرية وعميقة تتمثل في غياب النقاش والحوار الاجتماعي حول المجتمع الجزائري بعيدا على دواليب السياسة، ومصيره في مرحلة المعلوماتية.
- نقص التوظيف المرتبط بالمعلوماتية جعل منها عملية جامدة داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذلك أن الانخراط في مجتمع المعلومات يتأتى من خلال أجيال المعلوماتية ذاتها وهذه نقطة جوهرية حيث نلاحظ (صيد، 2012، صفحة 52) بطالة كبيرة لطلبة الاتصال والاجتماع في وظائف تؤهلهم لتنويع معارفهم وتعميمها في اطار سياسة تكوينية منفتحة على تحديات قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصال اقام الجامعة في معترك مجتمع المعلومات، لا يخلو من الأهمية كيف لا ونحن في جامعتنا نعيش على حافة المعلوماتية ولنلاحظ حضور تكنولوجيا الاتصال في شغلنا العلمي البيداغوجي فهو أبعد ما يكون عن أبسط إدارة في الغرب. وينسحب حديثنا على بقية المؤسسات الإنتاجية والخدماتية.

مشروع الجزائر الإلكترونية 2008 - 2013.

- تبنت الجزائر مشروع الجزائر الإلكترونية والذي يعكس مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بضرورة عصنة القطاع الحكومي وما تمليه عليه الحاجة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي مست أغلب الدول المتقدمة، وتشكل المعركة الرقمية وتدعيم الرأسمال البشري أساس الرهانات التي تطرحها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعاملا رئيسيا لتحضير

لتحضير البلاد لمواجهة تحديات العولمة، وإستراتيجية الجزائر الالكترونية تهدف إلى بروز مجمع العلم والمعرفة الجزائري مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم وتتمحور خطة هذه الإستراتيجية في 13 محور كما يلي:

1/ تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية: سيحدث إدخال التكنولوجيا الإعلام والاتصال وتعزيز استخدامها في الإدارة العمومية تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها وعملها مما سيجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب، وفي هذا السياق وضع أهداف خاصة وأحيانا مشتركة لكل دائرة وزارية وهي تخص الجوانب التالية:

➤ استعمال البنى الأساسية المعلوماتية؛

➤ وضع نظم إعلام مندمجة؛

➤ نشر تطبيقات قطاعية متميزة؛

➤ تنمية الكفاءات البشرية؛

➤ تطور الخدمات الالكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى؛

2/ تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات: استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال أضحى (عبان عبد القادر، 2016، صفحة 91) أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى الشركات ولهذا تم إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاع الاقتصادي من خلال الأهداف التالية:

- دعم تملك التكنولوجيات الإعلام والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -
تطوير تطبيقات لتحسين أداء الشركات - تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات

3/ تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات والشبكات التكنولوجيات الإعلام والاتصال: إعادة بعث عملية "أسرتك" عن طريق توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات التدفق السريع مع توفير التكوين ومضامين متميزة لفئات المجتمع.

- الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية ومحلات الانترنت المنصات المتعددة الوسائط والخطائر المعلوماتية ودور العلم ودور الثقافة... الخ (عبان عبد القادر، 2016، صفحة 91).

دفع تطوير الاقتصاد الرقمي

* مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات والذي تمت من مباشرته في إطار إعداد إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية"؛

* توفير الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال البرمجيات وتوفير الخدمات والتجهيزات؛

* وضع إجراءات تحفيزية لإنتاج المضمون؛

* توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال نحو التصدير (عبان عبد القادر، 2016، صفحة 91)؛

* تعزيز البنية الأساسية للاتصالات التدفق السريع والفائق السرعة؛

تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات - تأمين الشبكات - نوعية خدمات الشبكات التسيير الفعال لاسم نطاق "DZ"

* تطوير الكفاءات البشرية: - إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال - تلقين تكنولوجيايات الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية

* **تحكيم البحث والتطوير والابتكار:** يستلزم الاقتصاد القائم على المعرفة تفاعلا قويا بين البحث والتطوير وعالم الاقتصاد، إذ أن الابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال التكنولوجيايات الإعلام والاتصال

* **ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني:** يستتج من دراسة جميع الترتيبات التشريعية القائمة أن الترسانة القانونية الجزائرية لا تغطي كل الوسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيايات الإعلام والاتصال وتشيد مجتمع المعلومات وعليه لا بد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات.

* **الإعلام والاتصال:** إعداد وتنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر - إقامة نسيج جمعي كإمتداد المجهود الحكومي.

* **تتمين التعاون الدولي:** المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية - إقامة شراكات إستراتيجية بهدف تملك التكنولوجيايات والمهارات.

* **آليات التقييم والمتابعة:** إعداد الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية

- إعداد قائمة مؤشرات ملائمة

* **إجراءات تنظيمية:** تدعيم الانسجام والتنسيق وطنيا وبين القطاعات

- تدعيم قدرات التدخل على مستوى القطاعات والهيئات المتخصصة

* الموارد المالية: يستلزم تنفيذ إستراتيجية الجزائر الإلكترونية موارد مالية معتبرة، لذا فإن برنامج الجزائر الإلكترونية ميزانية إستراتيجية وفق المراحل التنفيذية المرتقبة (عبان عبد القادر، 2016، الصفحات 92-93).

2/ عوامل النجاح الرقمنة:

- هناك عوامل مهمة ترتبط ارتباطا مباشرا بنجاح التحول الرقمي، فقد وجد (2016). Olhenrietteet أن التحول الرقمي يؤدي إلى تغييرات جوهرية متضمنة في نموذج عمل الشركة، والتي قد تؤثر على العمليات، الموارد، الأساليب التشغيلية، وكذلك الثقافة التنظيمية، تشير مراجعة أدبيات موضوع الدراسة أن نجاح التحول الرقمي يتطلب الآتي:

1- نشر التطبيقات الإلكترونية الأكثر أمام عمليات القرصنة والتشويش وكذا تأطير الموارد البشرية وتأهيلها بما يتلائم مع عمليات الرقمنة. وتمكينهم من العمليات الادارية واستخدام أنظمة إلكترونية داخل الإدارة المحلية.

2- تكثيف عملية استغلال المؤسسات للتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، في استحداث مشاريع تقنية تخدم عملها بصورة فعلية، ضرورة التعريف بالخدمات الإلكترونية المتاحة والترويج لها عن طريق استغلال التقنية كوسائل الإعلام المختلفة وشبكات التواصل الاجتماعي، حتى يتم التعرف إليها من قبل المستفيدين ومن تم توسيع دائرة استخدامها بناء إستراتيجية التحويل الرقمي في ضوء تحليل السوق واحتياجاته، وتحليل نقاط الضعف والقوة ومسح الفرص والتهديدات بالبيئة الخارجية.

أ) عوامل النجاح التنظيمية:

- المشاريع التجريبية (يعني تبني وإدخال التحول الرقمي بشكل تدريجي، وعدم تبنيه بشكل كامل في جميع المواقع دفعة واحدة).

- الاستعداد للمستقبل (بما في ذلك القدرة على إعداد خريطة للطريق والأهداف الإستراتيجية والتشغيلية)

- القدرة على فهم احتياجات العملاء

- الاعتماد على الروبوتات الآلية المستقلة (التي تقوم بأداء سلوكيات ومهام بدرجة عالية من الاستقلالية أي تبرمج على التصرف دون انتظار أوامر شخص ما)

تأهيل الموظفين (يجب تدريب وتأهيل الموظفين بشكل فعال).

- الثقافة (تخبرنا الثقافة بما يجب فعله عندما لا يكون الرئيس التنفيذي في المكتب) (البنى سحر فاري، 2021، الصفحات 38-39).

- استخدام البيانات الضخمة (big data) (القدرة على توفير واستخدام وجمع الكثير من البيانات)

- الدعم الإداري (يشمل تزويد المشاريع الموارد والمعرفة والوقت اللازم).

- سهولة الاستخدام (يضمن التوافق بين التكنولوجيا والمهام).

- بيئة عمل متعددة التخصصات (فريق عمل متعدد التخصصات).

عوامل نجاح البيئة:

- الاتصال (يتضمن التبادل السلس للبيانات بين الشبكات وداخل الشبكة الواحدة)

- درجة عالية من الشفافية (تتطلب الثقة في تبادل البيانات)

- ضرورة التعاون عبر حدود الشركة (لأن المهام لا يمكن حلها بشكل فردي بسبب التعقيد)

- توليد القيمة المختلطة (عملية توليد قيمة إضافية من خلال الجمع المبتكر بين المنتجات (المكون الملموس) والخدمات (المكون الغير ملموس).

- الالتزام بالمعايير (المعايير الموضوعية من قبل الهيئات الدولية).

عوامل نجاح التكنولوجيا:

- البنية التحتية (توفير بنية تحتية مفيدة)

- الموثوقية (يضمن النظام البيانات الصحيحة)

- الملائمة (توفير البيانات الصحيحة للمستخدم المناسب)

- القدرة على التكيف (تعني نظاما مرنا يمكنه التكيف مع احتياجات المعلومات الجديدة والشركة التي تستخدم النظام)

- الأمن (هو أساس تبادل المعلومات)

- اكتمال المعلومات (يجب توفير معلومات تعطي كل الجوانب ومختلف البدائل)

- التوفير (يؤمن الوصول إلى النظام)

- التوفر (يؤمن الوصول إلى النظام)

- آنية البيانات (يجب أن تكون البيانات متاحة في الوقت المناسب دون تأخير) (لبنى سحر فاري، 2021، صفحة 39)

عوامل نجاح الرقمنة الإدارية:

أنه على المسؤولين في المؤسسات الحكومية والأهلية الذين يرغبون في التحول من الإدارة التقليدية إلى الرقمنة الإدارية أي يأخذ في الاعتبار عدة عوامل لتحقيق النجاح في المؤسسة أهمها تحقيق التوثيق الإلكتروني للمعاملات الإدارية المختلفة وإلغاء الإدارة الورقية

المعرضة لتلف والتزوير ووضوح الرؤية الإستراتيجية واستيعاب الشامل لمفهوم الرقمنة الإدارية من تخطيط وتنفيذ وإنتاج وتشغيل وتطوير التطور المستمر لإجراء العمل ومحاولة توضيحها للموظفين لإمكانية استيعابها وإمكانية فهم أدائها.

- تحسين مستوى أداء الخدمات؛
 - تقليل من التعقيدات الإدارية؛
 - تخفيض التكاليف؛
 - تحقيق مبدأ الشفافية الإدارية؛
 - تدريب وتأهيل وتأمين الاحتياجات التدريبية لجميع الموظفين كلا حسب تخصصه؛
 - تأمين سرية المعلومات للمستفيدين؛
 - الاستفادة من التجارب السابقة وعدم تكرار الأخطاء؛
 - تحديث المستمر لتقنية المعلومات للمستفيدين؛
 - الانتقادات الموجهة لرقمنة الإدارية (حمدي زوبيدة، 2021، الصفحات 63-64)؛
- لقد وجدت العديد من الانتقادات التي قد تؤدي إلى إحداث خلل وتعرقل العمل الإداري منها:

- انقطاع التيار الكهربائي أو توقف البطاريات الاحتياطية المساندة؛
- رداءة البرمجيات المطورة أو ضعف الصيانة البرمجية؛
- التكلفة الباهضة التي لا تتحملها معظم الدول والمؤسسات؛
- ضعف تغطية الانترنت في العديد من الدول وتذبذبها من منطقة إلى أخرى (حمدي زوبيدة، 2021، الصفحات 63-64)؛

آليات وتشريعات رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر

- أصبح موضوع عصرنة الإدارة المحلية وتجسيد مشروع الرقمنة يشكل أولوية لدى الحكومة الجزائرية لاسيما في ظل الظروف التي تمر بها البلاد، وكذا إتخاذ قرارات تهدف إلى ترشيد النفقات العمومية ووقف التبذير والنهوض بالاقتصاد، وكذا عدم جدوى النمط التقليدي وكثرة

نقائمه إلى التفكير في رقمنة الإدارات المحلية في الجزائر لإصغاء الشفافية والحد من البيروقراطية وأشكال الفساد داخل الإدارة وتقديم الأفضل للخدمة العمومية.

- نلاحظ أن هناك فرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية كما هو موضح في الجدول رقم (1):

الجدول رقم(01): فرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية

الميزة / التصنيف	الإدارة التقليدية	الإدارة الإلكترونية
الوسائل المستخدمة	- الاتصالات المباشرة والمراسلات الورقية	شبكة الاتصال الإلكترونية
الوثائق المستخدمة	ورقية	إلكترونية
الحفظ	ورقية	إلكترونية
الوصول للبيانات	- صعوبة الوصول بسبب كثرة المستندات	- سهولة الوصول بسبب توفر قواعد بيانات ضخمة جدا.
المحلية	- أقل حماية بسبب توفر نظم الحماية	- حماية عالية جدا بسبب توفر نظم المعلومات.
درجة الاعتماد على الإمكانات المادية والبشرية	- استغلال الأمتل للموارد البشرية	- استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصالات
التفاعل	- تفاعل بطيء يستغرق أيام وأشهر بسبب الإجراءات البيروقراطية.	- تتميز بالتفاعل السريع إذ يمكنها إستقبال عدد كبير من الطلبات أو الرسائل في زمن قصير وإرسال الرسائل لعدد أكبر.
التكلفة	مكلفة على المدى البعيد	اقتصادية على المدى البعيد
نوع التنظيم	هرمي جامد	شبكة مرنة

المصدر: ميلود حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي - دراسة حالة بلدية أنقوسة ولاية ورقلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، منشورة قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، سنة 2022/2021، ص 21-22.

ثالثاً: الإطار العام للنظام الجبائي الجزائري

تعريف النظام الجبائي الجزائري

يرى البعض أن مفهوم النظام الجبائي يتراوح بين مفهوم واسع ومفهوم ضيق، ووفقاً للمفهوم الواسع فإن النظام الجبائي هو " مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام، والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف" (أ.جازية أمير، 2018، الصفحات 71-93).

أما المفهوم الضيق فهو يعني مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل" (يونس أحمد البطريق، 2001، صفحة 19).

وعادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام جبائي معين، وبالتالي يشكل النظام الجبائي الترجمة العملية للسياسة الضريبية، وعليه يمثل النظام الجبائي مجموع محددة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، تشكل في مجموعها هيكلًا ضريبياً متكاملًا، يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية (عزوز علي، 2013-2014، صفحة 06).

ومن هنا نقول أن النظام الجبائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الضريبية للمجتمع من أجل تحقيق أهدافها، وتعتبر السياسة الضريبية للمجتمع جزءاً من سياسته الاقتصادية، وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع (سعيد عبد العزيز عثمان، 2000، صفحة 13).

أسس وهيكّل النظام الجبائي الجزائري

أولاً: أسس النظام الجبائي الجزائري

هناك عدة أسس لاختيار النظام الجبائي الجزائري نجلها فيما يلي (حامد عبد المجيد دراز، 1994، الصفحات 77-78):

أ- وظيفة الضريبة: بمقتضى التطورات التي طرأت على مفهوم الضريبة، أصبحت الضريبة فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم المكلف بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع، ويجبر الفرد على دفعها إلى الدولة بغض النظر عن رغبته في الدفع أو استعداده الذي يعني وجوب توفر كل من الحادثة المنشأة المقدرة التكلفة والعدالة، فإذا امتنع عن الدفع وقع تحت طائلة العقاب وحصلت الدولة على حقها بالحجز على أموال المكلف. والضريبة فريضة بلا مقابل تحددها الدولة لتساعد بها في تحقيق أهداف المجتمع دون التقيد بكونها ثمنا أو مقابلا لمنفعة، ودون التقيد بالضرورة بكونها وفقا لمقدرة الممول، وهذا لا يعني حرية الدولة المطلقة في هذا التحديد، ويظل القيد الرئيسي على حرية الدولة في تحديدها للضريبة هو الهدف من فرض الضريبة. وهدف الضريبة هو المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع خلافا لما كان لها من دور وهو توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة ذلك أن لكل ضريبة آثار اقتصادية، اجتماعية وسياسية. فالضريبة أثر على توزيع الدخل والثروات وعلى سلوك المستهلكين، والمنتجين وعلى الاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية وعلى اختيار الفن الإنتاجي وعلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية... الخ.

ومع اكتشاف الإمكانيات الهائلة لسلح الضريبة، صار من الطبيعي أن يتحول دور الضريبة من تحقيق الهدف المالي فقط إلى المساهمة بقدر الطاقة في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية. فالضريبة في ظل الفكر الحديث من أحسن الوسائل إذا ما أحسن استخدامها في التأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع والضريبة في مفهومها المعاصر ليست شرا لا بد منه للحصول على إيرادات

الدولة، ولكنها بالإضافة إلى دورها التمويلي فهي أداة وظيفية، أي أداة لتأدية وظيفة معينة، ومن هنا اشتق مبدأ الضرائب الوظيفية. ولعل من أهم الأركان الفنية في تطبيق مبدأ الضرائب الوظيفية هو انتقاء الحوافز الضريبية المثلى لكل حالة وتضمن النظام الجبائي من الحوافز والروادع الذاتية ما يكفل تحقيق الآثار الاقتصادية المرغوبة وتجنب أي آثار غير مرغوبة، فتتحقق بذلك أهداف الضريبة الوظيفية (نظيرة قلاوي ، السنة الجامعية : 2016/2017 ، الصفحات 05-06).

ب- **عدالة النظام الجبائي الجزائري:** من البديهي أن غاية العدالة الجبائية إنما تتعكس على تحقيق عدالة النظام الجبائي ككل، والمقصود بعدالة النظام الجبائي هنا أن تتحقق العدالة الجبائية في توزيع الأعباء بين المكلفون بالضريبة على حدى بصورة عادلة، وأن تتحقق في نفس الوقت العدالة الجبائية في توزيع الأعباء بين بعضهم البعض، ذلك أن تحديد مفهوم العدالة الجبائية يجب أن يتم وفقا لأيديولوجيات المجتمع وتقاليده، وبذلك يصبح النظام الجبائي العادل هو ذلك النظام الذي يترتب عليه معاملة جبائية يؤمن أغلبية أفراد المجتمع بعدالتها.

ج - **الإمكانيات العملية المتاحة:** لا جدال في أن نجاح أي نظام جبائي إنما هو مرهون بإمكانية تطبيقه في المجتمع الذي شرع من أجله، فنجاح النظام الجبائي يتوقف على معرفة كاملة بأيديولوجيات المجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، والأهداف التي يسعى لتحقيقها والإمكانيات العملية المتاحة في المجتمع، فهي تقرير عن نوعية وكفاءة كل من السلطة التشريعية والسلطة القضائية والمكلف والإدارة الجبائية. فصيافة القانون الجبائي تلعب دورا رئيسيا في نجاح أو فشل أي نوع من أنواع الضرائب، لذلك يجب أن يتوافر في صياغة القانون الجبائي الوضوح التام والبعد عن كافة النصوص التي قد تثير اللبس أو الغموض، فتترك الباب مفتوحا لتغيرات أو اجتهادات عادة ما تؤدي إلى كثرة التغيرات وارتفاع التهرب الجبائي. فالسلطة التشريعية بجانب مراعاتها لكل متطلبات صياغة القانون الجبائي يجب ألا تدخر جهدا في تحسين أوضاع العاملين بالإدارة الجبائية، وألا

تدخل في اعتماد المخصصات الكافية للإنفاق على التجهيزات وأساليب رفع الكفاءة الإنتاجية بالإدارة الجبائية.

أما السلطة القضائية فهي دعامة أساسية في إنجاح النظام الجبائي في الاحتكام إليها في المنازعات الضريبية، فتبعث في الممول الثقة والاطمئنان في إنصافه من أي خطأ أو تعسف قد يقع عليه في تحديد التزامات الضريبة وسرعة البث في المنازعات الضريبية واستقرار أحكامها تيسر مهام الإدارة الجبائية وتفسر لها ما قد يكون غامض من نصوص قانونية، كذلك فإن لحالة الممول أثر كبير في تحديد نوعية النظام الجبائي الذي يمكن استخدامه مثل درجة التعليم، مستوى الثقافة، العادات، التقاليد، المستوى الاقتصادي وأنواع النشاطات الاقتصادية، درجة الوعي الضريبي ونظرة الممول إلى دور الدولة في المجتمع .

ولاشك أن فرص نجاح النظام الجبائي تتضاعف كلما ازدادت درجة الوعي الضريبي لدى الممول، وكلما ازدادت درجة تعليمه وكلما ازداد مستواه الثقافي واقتناعه بعدالة الضريبة وأهميتها في تمويل وتنفيذ البرامج الحكومية، التي تعود بالنفع على المجتمع ككل والعكس صحيح (نظيرة قلادي ، السنة الجامعية : 2016/2017 ، الصفحات 05-06).

أما مستوى كفاءة الإدارة الجبائية فكثيرا ما تكون هي الفيصل في إمكانية تطبيق الضريبة وتحقيق أهداف السياسة الجبائية. لذلك يراعى عند تصميم النظام الجبائي اختبار تلك الأنواع من الضرائب التي يمكن للجهاز الضريبي المتاح إدارتها بكفاءة مرتفعة.

ثانياً: هيكل النظام الجبائي الجزائري

1. الهياكل الجديدة للإدارة الضريبية بعد الإصلاحات:

تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الاقتصادية عرفت الجزائر خلال تلك الفترة، في هذا الصدد نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية لعصرنة هياكلها، وقصد تحقيق هذه الغاية تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبيريات الشركات مراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب ، هدفها المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة، حيث تتكفل هذه

الهيكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها وهي (المديرية العامة تجميع للضرائب، 2014):

2. مديرية كبريات المؤسسات (DGE): يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، حيث من المنتظر أن تساهم عملية إعادة هيكلة المصالح الجبائية في استكمال إصلاح القانون الجبائي، الذي شرع فيه في بداية عام 1992، وهي السنة التي ميزتها بالخصوص تأسيس ضرائب ذات طابع دولي (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة) وتوحيد المصالح و الملفات الجبائية و كذا تبسيط و توحيد الإجراءات المتعلقة بالتصريح و دفع الضرائب و الرسوم بإنشاء التصريح الجبائي ج 50، حيث تقوم مديرية كبريات المؤسسات التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، بتسيير الملفات الجبائية و المراقبة و التحصيل بالنسبة لـ :

- الشركات والمؤسسات الأجنبية.
- الشركات العاملة في ميدان المحروقات
- الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات التي رقم أعمالها ≤ 100 مليون د.ج.

3. مراكز الضرائب (CDI): يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعهم بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع الاستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، حيث يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحاور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه، حيث قامت المديرية

العامة للضرائب منذ أواخر 2011 الى غاية يومنا هذا بوضع حيز الخدمة 23 مركز للضرائب.

4. **المراكز الجوارية للضرائب (CPI)** مثل إطلاق المركز الجوّاري للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات ووضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب، ويعتبر المركز الجوّاري للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) (رمادية عبدالله سفيان وقويدري كمال ، 2020 ، الصفحات 470-472).

يهدف إنشاء المركز الجوّاري للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات.

مميزات وخصائص النظام الجبائي الجزائري.

أولا: مميزات النظام الجبائي.

تتمثل في عدة نقاط فيما يخص الإدارة وفيما يخص المكلفين بالضريبة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: فيما يخص الإدارة.

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى

الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.

- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير

واجهات متعددة (قوادري محمد، 2022 ، صفحة 242).

-رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.

- التشكيل الآلي لعمليات المحاسبة ويعني عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعمليات مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

ثانيا: فيما يخص المكلفين بالضريبة.

إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية:

- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 من خلال كامل أيام الأسبوع.
- تزويد المكلفين بالضريبة بالمعلومات حول رزمة الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
- الولوج إلى استمارته التصريحية المودعة والإطلاع عليها.
- الدفع عن طريق الإنترنت لضرائبه ورسومه.
- الإطلاع على دينه الجبائي الكلي.
- طلب الشهادات الجبائية.
- تقديم طعون (طعون ولائية، تخفيض شروط وغيرها).
- طلب امتيازات جبائية (قوادي محمد، 2022 ، صفحة 242).

خصائص النظام الجبائي

1/ خصائص النظام الجبائي:

أولاً: أن يكون أدى هذا النظام القدرة الكافية علة المساهمة في تحقيق أهداف الدولة التي تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى درجة نمو المجتمع، فتختلف ذلك الأهداف

في المجتمع الرأسمالي في المجتمع الاشتراكي وفي مجتمع متقدم عنها في مجتمع مختلف أو تام، وفي مجتمع زراعي عنها في مجتمع صناعي.

ثانيا: أن يتسم هذا النظام بالعدالة، فتفرض بالضريبة على جميع المواطنين ويساهم جميع مواطني الدولة ورعاياها في تحمل نفقاتها وأعبائها كل حسب مقدرته المالية وبغض النظر عما يتمتع به من حماية الدولة أو الفوائد والمنافع التي تعود عليه.

ومما لا شك فيه بأن هذه الخاصية مهمة في أي نظام سليم فكل مخالفة لقاعدة العدالة تشكل استهانة بشعور الممولين وتكون مصدر اضطراب الكيان الاجتماعي.

ثالثا: أن يتصف هذا النظام بعدم المغالاة والإفراط في فرض الضرائب أو أسعارها فيراعي المقدرة المالية للممولين وحالتهم الاقتصادية على تحمل العبء الضريبي فلا تكون الضريبة ثقيلة ومبالغ فيها لأن ذلك يدفع بالمولين إلى التهرب من دفعها أو تخرج الممول من دائرة النشاط الاقتصادي إذا ما أدى دفعها إلى استنفاد رأس ماله تدريجيا وبالتالي تصفية نشاطه، وبذلك يكون النظام الضريبي عائق أمام النمو والاستقرار الاقتصادي لا داعما له، فشرط عدم المبالغة والمغالاة في فرض الضرائب أساسي وضروري لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

رابعا: أن يكون النظام بسيطا وسهلا وواضح المهام، خال من تعقيدات مع عدم الإخلال بالوظائف والمبادئ والأهداف التي وضع من أجلها أي ألا تؤدي سهولته إلى ضياع حق الخزانة العامة للدولة ويتحقق ذلك فيما يلي (مؤيد جميل ومحمد مياله، 2006، صفحة 13):

(أ) - قيام موظفي الإدارة المالية بمتابعة وتنفيذه بطريقة سهلة وسليمة.

(ب) - سهولة تدريب الموظفين الجدد واستيعابهم للنظم في أقل وقت ممكن.

(ج) - الإقلال من التهرب الضريبي وبالتالي تلاقي في آثاره السيئة اجتماعيا وماليا واقتصاديا، حيث فرض تهرب الممول كلما كان النظام الضريبي أكثر تعقيدا.

خامسا: مرونة النظام وقابليته للتطور (انكماشاً واتساعاً) حيث ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأيضا حجم العمليات التي يقوم بها، بحيث يكون متسع لإخضاع أي نشاط اقتصادي جديد للضريبة، أو إعفاء نشاط اقتصادي كان يخضع للضريبة، دون أ، يعقد النظام مقوماته

الجوهرية، هذا بحاجة إلى مراجعة دورية لهذا النظام ومواكبة أي تفسير في أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

سادسا: العمل على إزالة أسباب التوترين والخزانة هذا يؤدي إلى زيادة الثقة وتحقيق مزيد من التعاون بينها لأن العلاقة بين الممول والخزانة يجب أن تقوم على الثقة والتعاون من أجل تحقيق الصالح العام.

ثانياً: رقمنة النظام الجبائي الجزائري.

أدت الإصلاحات التي قامت بها المديرية العامة للضرائب إلى إعادة هيكلة المصالح الجبائية وتطوير تطبيقات جديدة تدمج أنشطة معينة لهذه الهياكل الجديدة أهمها (إستقبال المكلفين بالضريبة، إدارة الملف، التكفل بالتحصيل وتسيير الوعاء الضريبي).

على المستوى المركزي، شهدت هذه الفترة إدخال تقنيات معلومات واتصالات جديدة مثل تطوير الشبكة الداخلية والموقع الإلكتروني، نظام الرسائل الذي سهل التواصل مع المديرية الولائية للضرائب والمديرية الجهوية للضرائب.

تم إجراء إصلاح شامل لنظام معلومات المديرية العامة للضرائب بهدف مزدوج: تنفيذ ونشر تطبيق متكاملة لتكنولوجيا المعلومات تغطي جميع أنشطة المديرية العامة للضرائب وإنشاء البنية التحتية والاتصالات التي ستسمح باستقلالها.

تقييم عملية رقمنة الإدارة الجبائية.

انطلاقاً من فكرة تجسيد الإدارة الإلكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن، سعت السلطات العمومية للبلاد إلى رفع التحدي لإحداث جملة من التغييرات، وهذا بإدخال بعض الخدمات الإلكترونية الجديدة والتي مست قطاع الضرائب الذي يعتبر أحد مقومات النظام الاقتصادي والذي شهد عهداً جديداً في مجال العصرية، وتتمثل الخدمات الإلكترونية الجديدة في الإدارة الجبائية في :

1-1 إنشاء موقع الكتروني للإدارة الجبائية: ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربط

الإدارة الجبائية بتقنية الإعلام الآلي والإنترنت بإحداث موقع الكتروني لإدارة الضرائب، حيث تهدف الإدارة الجبائية من خلال هذا الموقع إلى نشر المعلومات الجبائية (قوانين جبائية، مالية، نصوص، مناشير جبائية...إلخ) والتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الإنترنت (رمادية عبدالله سفيان وقويدري كمال ، 2020، صفحة 475).

الجدول رقم (02): إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية 2018/2015.

المؤشر	2015	2016	2017	2018
عدد الزيارات للموقع الإلكتروني	428366	728279	1274206	1303824
عدد الصفحات التي تم تصفحها	1596471	2346234	3532707	3542373

المصدر: http://mtdg/.gov.dz/images/PdF/Statikues_accueil_site_pdf

نلاحظ من خلال الجدول 02 أن الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية يسجل ارتفاعا من سنة لأخرى سواء بالنسبة لعدد الزيارات للموقع أو عدد الصفحات التي تم تصفحها، فنلاحظ أن سنة 2015 كان عدد زيارات الموقع 428366 عدد، وسنة 2016 كان عدد الزيارات الموقع 728279، وفي سنة 2017 ارتفع أيضا إلى 1274206 عدد، وسنة 2018 ارتفع 1303824 عدد زيارات الموقع الإلكتروني، أما عدد الصفحات التي تم تصفحها، ففي سنة 2015 كان العدد 1596471، وفي سنة 2016 2346234 عدد، وفي سنة 2017 ارتفع أيضا إلى 3532707، وفي سنة 2018 3542373 عدد الصفحات التي تم تصفحها، ويرجع كل هذا الارتفاع إلى اهتمام الإدارة الجبائية بتوفير المعلومات وتحسينها لرقمنة الإدارة وذلك بإدراج بوابة لتحميل الوثائق الضرورية للمكلف بالضريبة في تقديم تصريحاتهم وبوابة خاصة تسمح للمكلف بالضريبة الولوج إلى الموقع الإلكتروني للحصول على المعلومات دون عناء التنقل إلى الإدارة الجبائية.

1-2 رقم التعريف الجبائي الإلكتروني: أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي الإلكتروني عن طريق الموقع الإلكتروني الذي أعدته المديرية العامة للضرائب فيكفي إدخال النيابات الخاصة للمكلف بالضريبة في الموقع الإلكتروني، كما بإمكان التأكد من رقم التعريف الجبائي (immatrivlqtion fixe en ligne 2016) (رمادية عبدالله سفيان وقويدري كمال ، 2020 ، صفحة 476).

1-3. نافذة التوثيق الجبائي: في إطار جهود إصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية تم فتح موقع أو نافذة عبر الإنترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة حيث يسمح موقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم المكلف بالضريبة وكافة المتعاملين.

1-4 تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد: تم وضع نظام من قبل الإدارة الضريبية لتحميل التصريحات والوثائق الجبائية عبر الإنترنت من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني، فأصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول عليهم من خلال هذا الموقع المخصص لهذا الغرض.

1-5 إنشاء بوابة للتصريح الإلكتروني(جبائتك): انتقلت الإدارة الجبائية في عملها من رحلة نقل المعلومات الجبائية إلى رحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في علاقتها مع المكلفين بالضريبة وهذا باستخدام نظام التصريح عن بعد جبائتك.

كان اعتماد تقنية التصريح عبر الإنترنت والدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) وهم المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى بحيث يعتبر بالنسبة إليهم نظام إلزامي ابتداء من جانفي 2018 يجب التقيد به.

أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين للمراكز الجوارية للضرائب فإن نظام التصريح عن بعد هو نظام اختياري بالنسبة لهم وقد تم وضع 23 مركز نموذجي للإطلاع على سير هذا التطبيق المعلوماتي قبل تعميمه على الجميع (رمادية عبدالله سفيان وقويدري كمال ، 2020 ، صفحة 477).

1-6 طلب التوطين البنكي عن بعد: أصبح بإمكان المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمنخرطين في قاعدة النظام المعلوماتي جيباتيك أن يحصلوا على طلب التوطين البنكي عبر الإنترنت من خلال بوابة التصريح الإلكتروني، وفي حين تعتبر هذه خدمة جديدة تم إضافتها مؤخرا في البوابة (رمادية عبدالله سفيان وقويدري كمال ، 2020، صفحة 479).

أثر الرقمنة على مؤشرات الإدارة الجبائية

يوجد إهتمام متزايد من قبل الإدارة الجبائية حول تطبيق الرقمنة في المجال الضريبي لمالها من دور فعال في تحسين وزيادة التحصيل الضريبي ويمكن نستخلص الدور في النقاط التالية (عماري سمي، 2020، الصفحات 28-29):

التطوير الكامن لعمل الإدارة الجبائية بإستعمال أنظمة الإعلام الآلي واستحداث عن بعد من تحقيق رضا المكلفين بالضريبة ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي وضبط عدد أكبر للمتعاملين الاقتصاديين.

منح أقصى مستويات المرونة للمسيرين بالإدارة الجبائية ، من سهولة تسير ملفات المكلفين بالضريبة دون أخطاء وبجهد أقل وفي أسرع وقت ممكن ، وسهولة مراقبة مختلف عملياتهم التي يقومون بها.

توسيع مجال تطبيق الضريبة من سهولة الإحصاء الجيد للمكلفين بالضريبة من خلال جمع المعلومات الجبائية اللازمة بالاتصال والتنسيق الآلي مع مختلف الهيئات والقطاعات الاقتصادية لإيجاد مكلفين بالضريبة جدد.

تطوير مختلف الإدارة الجبائية من خلال تطبيق التشريعات ، وتوفير المعلومات الجبائية حول كافة المنازعات بشكل آني ومفصل مما يقلص فرص الانفعالات للمكلفين بالضريبة.

ويمكن أن نستخلص أيضا دور الرقمنة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي من خلال:

تسهيل عملية الرقمنة الملقى على عاتق الإدارة الجبائية حيث توفر الرقمنة الكثير من الإجراءات حساب المادة الخاضعة للضريبة ،وتعمل على خفض من نشوء منازعات واعتراضات من طرف المكلفين بالضريبة.

_التشغيل الآلي لعملية إستقبال المكلفين بالضريبة واستفساراتهم المتعلقة بتسديد الضريبة. ولعمليات المحاسبة والحساب الفعلي للمبلغ الحقيقي والتعريف بالمكلفين بالضريبة يساهم في القضاء على التلاعبات (علي شاكر، 2017، الصفحات 172-173).

_تفعيل نظام دفع التصاريح الجبائية إلكترونيا يؤدي إلى تعزيز الثقة ، وهذا يؤدي إلى التزام المكلفين بالضريبة بأجال دفع الضريبة.

_سهولة وعلاقة تعامل المكلفين مع الإدارة الجبائية وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي وتبسيط إجراءات عملية الفحص والتحليل.

_المطلب الثالث : أفاق عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية

_يحتاج عصرنة الضرائب بالجزائر الى تهيئة البيئة المناسبة لطبيعة العمل الجديدة لتنفيذ ما هو مطلوب منها، فلتحقيق النجاح والزيادة في التحصيل ،ومكافحة أشكال التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي.

يتعين على الإدارة أن تتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك فمشروع عصرنة الضرائب يجب أن يراعي عدة متطلبات منها:

1) توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية والتي تستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكنها من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

2) نشر ثقافة استخدام "الإدارة الإلكترونية" وطرق ووسائل استخدامها للمكلفين ،مع توافر مستوى مناسب من التمويل لإجراء صيانة دورية وتدريب الكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار الإدارة الضريبية.

3) وجود مرونة التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية الضريبية وتضفي عليها المشروعية والمصدقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

4) وجود مستوى مناسب من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية للضرائب نفسها من جهة وبين المؤسسات والمكلف من جهة أخرى.

5) توافر عدد لا بأس من مزودي الخدمة بالإنترنت وأن تكون الأسعار مناسبة من أجل فتح المجال لأكثر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الضريبية في أقل جهد وأقصر وقت وأقل تكلفة ممكنة مساهمة مع التوجه الأمريكي الألماني الذي يرى أن التجارة الإلكترونية يجب أن تخضع لمبادئ سهلة الإعلان وضعية التطبيق.

6) تدريب معظم الموظفين على أحدث الطرق في استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة الضرائب وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

7) توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية للمكلف ولصون الأرشيف الإلكتروني للدولة أو الأفراد.

8) خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام عنصر المعلوماتية الضريبية وإبراز محاسنها والعمل على مشاركة جميع المكلفين فيها والتفاعل معها وإقامة الندوات والمؤتمرات في حلقات نقاش حول الموضوع لتهيئة مناخ قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الإلكترونية الضريبية.

9) تبادل البرامج مع الدول الأوروبية وغيرها مما يشكل فرصة لتحسين أداء هذه الهيئة وتقريب عمل إدارة الضرائب من المعايير المعمول بها دولياً في مجال التسيير الضريبي خصوصاً ظل تراجع الجباية البترولية. وهو ما يفرض تحسين تحصيل الجباية العادية بطرق عصرية يتلاءم مع الوضع الراهن.

10) توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الإدارة الإلكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين ومنها : توحيد أشكال المواقع الحكومية

والإدارية وتوحيد طرق استخدامها وإنشاء موقع شامل كدليل لعناوين جميع المراكز الحكومية الإدارية في البلاد (عماري سمير، 2020، الصفحات 31-32).

أفاق عصرنة الإدارة الجبائية الجزائرية

يحتاج عصرنة الضرائب بالجزائر الى تهيئة البيئة المناسبة لطبيعة العمل الجديدة لتنفيذ ما هو مطلوب منها، فلتحقيق النجاح والزيادة في التحصيل، ومكافحة أشكال التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي (عماري سمير، 2020، الصفحات 31-32). يتعين على الإدارة أن تتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك فمشروع عصرنة الضرائب يجب أن يراعي عدة متطلبات منها:

1_توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية والتي تستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكنها من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

2_نشر ثقافة استخدام "الإدارة الإلكترونية" وطرق ووسائل استخدامها للمكلفين، مع توافر مستوى مناسب من التمويل لإجراء صيانة دورية وتدريب الكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى حال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار الإدارة الضريبية.

3_وجود مرونة التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية الضريبية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

4_وجود مستوى مناسب من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية للضرائب نفسها من جهة وبين المؤسسات والمكلف من جهة أخرى.

5_توافر عدد لا بأس من مزودي الخدمة بالإنترنت وأن تكون الأسعار مناسبة من أجل فتح المجال لأكثر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الضريبية في أقل جهد

وأقصر وقت وأقل تكلفة ممكنة مسايرا مع التوجه الأمريكي الألماني الذي يرى أن التجارة الإلكترونية يجب أن تخضع لمبادئ سهلة الإعلان وضعية التطبيق.

6_تدريب معظم الموظفين على أحدث الطرق في استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة العمل على إدارة الضرائب وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

7_توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية للمكلف ولصون الأرشيف الإلكتروني للدولة أو الأفراد.

8_خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام عنصر المعلوماتية الضريبية وإبراز محاسنها والعمل على مشاركة جميع المكلفين فيها والتفاعل معها وإقامة الندوات والمؤتمرات في حلقات نقاش حول الموضوع لتهيئة مناخ قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الإلكترونية الضريبية.

9_تبادل البرامج مع الدول الأوروبية وغيرها مما يشكل فرصة لتحسين أداء هذه الهيئة وتقريب عمل إدارة الضرائب من المعايير المعمول بها دوليا في مجال التسيير الضريبي خصوصا ظل تراجع الجباية البترولية .وهو مايفرض تحسين تحصيل الجباية العادية بطرق عصرية يتلاءم مع الوضع الراهن.

10_توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل إستخدام الإدارة الإلكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين ومنها : توحيد أشكال المواقع الحكومية والإدارية وتوحيد طرق استخدامها وإنشاء موقع شامل كدليل لعناوين جميع المراكز الحكومية الإدارية في البلاد .

أثر الرقمنة على سير الإدارة الجبائية الجزائرية

لقد سطرت المديرية العامة للضرائب هدفا مهما ضمن برنامج الرقمنة وهو اعتماد نمط الإدارة الإلكترونية وأحدث تغيير جذري لنمط الإدارة التقليدية. وهذا باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لتكملة تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة المسطرة وتحسين الخدمات للمكلفين الضريبية من أجل تحقيق الهدف الأسمى تحسين الأداء ورفع قيمة الجباية العادية ونوجزها هذا الأثر في مايلي:

تحسين نوعية الخدمة للمكلفين والحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي : إن تأخر تنفيذ برنامج الرقمنة حال دون تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة لها. حيث كان له تأثير سلبي في تحسين نوعية الخدمة حيث بقيت بمستواها المتدني ولم ترقى الى المستوى المرغوب وتجلى ذلك في الملاحظات التالية:

- تدني ظروف وطريقة إستقبال المكلفين بالضريبة واهتراء عدد كبير من الهياكل الإدارية الخاصة بالمفتشيات والقباضات وانعدام أماكن الاستقبال بها:
 - عدم إعفاء المكلفين من ضرورة الذهاب إلى إدارة الضرائب لدفع التزاماتهم الضريبية.
 - عدم استعمال أساليب الدفع الإلكتروني والرقمنة الإلكترونية، وتضييع الوقت في عمليات دفع بسبب الطوابير التي تتكرر أثناء عمليات الدفع وهذا ماتم ملاحظاته فعليا على مستوى مديرية الضرائب بالوادي وعدد من المفتشيات والقباضات.
 - عدم نشر الوعي الضريبي وعدم الاستجابة الطوعية للمكلفين
- إن سوء التنظيم الهيكل وعدم استعمال الأساليب الالكترونية أدى إلى رفض الضريبة وعدم الاستجابة الطوعية لها وهذا ما يؤدي إلى استفحال الغش والتهرب الضريبي مما أدى إلى ارتفاع كبير في مبلغ التهرب الضريبي (قويدر محمد الطيب، 2021، صفحة 549).

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية

الضرائب ولاية سعيدة

تمهيد:

يحتوي هذا الفصل على جميع الخطوات الاجرائية التي يتم اتباعها في حل المشكلة الدراسية. لذا يتضمن التفاصيل المتعلقة بالتطبيق الميداني للدراسة حيث تم دراسة الملف جبائي معين يخضع للنظام الجبائية على مستوى مركز الضرائب سعيدة حيث تم تقسيم الفصل الى المبحث الأول تقديم المؤسسة المستقبلية بشكل عام أما المبحث الثاني فقمنا بدراسة ميدانية لمركز الضرائب لولاية سعيدة.

أولاً: دراسة عامة لمديرية الضرائب بسعيدة

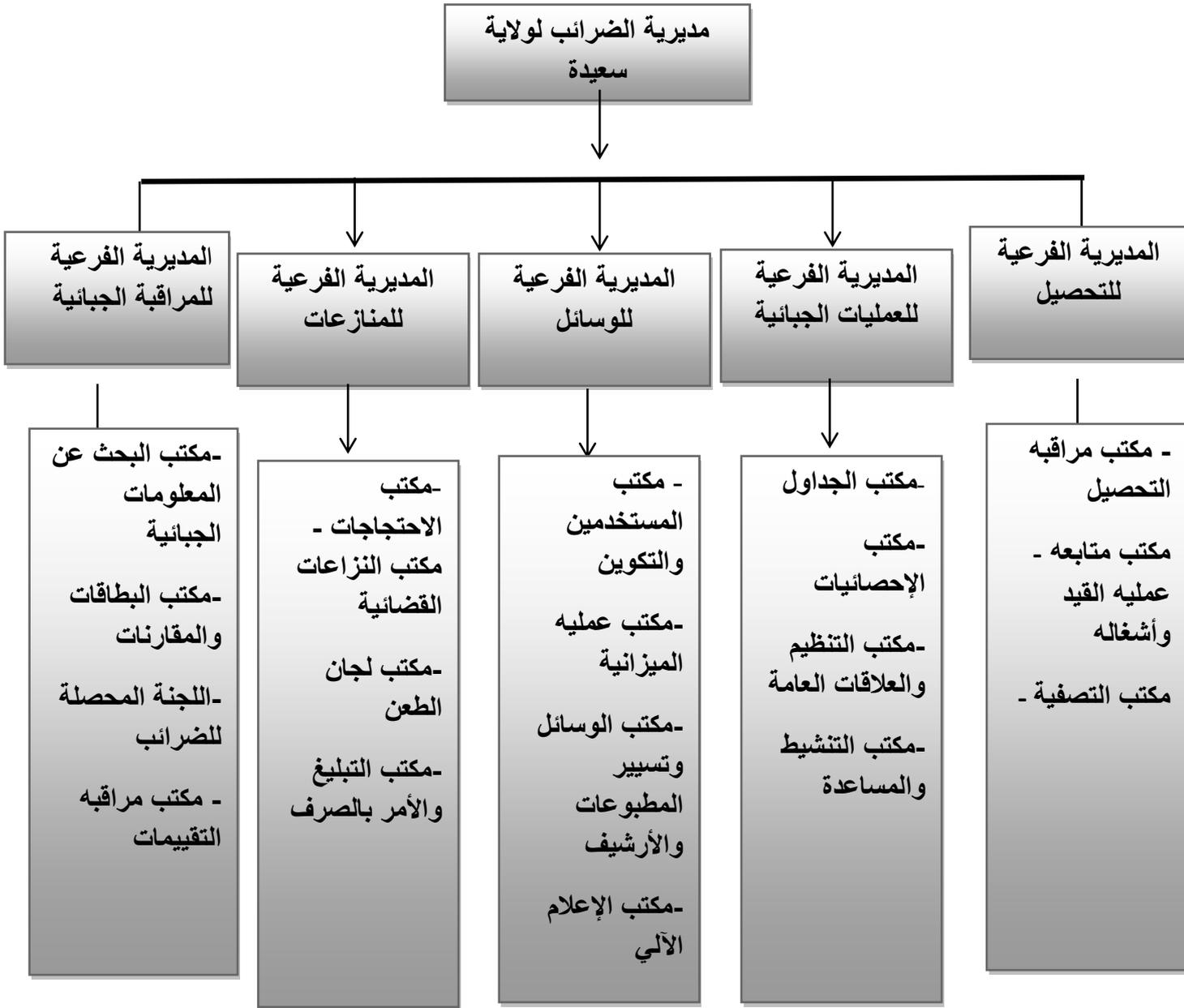
سوف نقوم على مستوى هذا المبحث بتقديم المؤسسة محل الدراسة وأشكال الرقابة المطبقة فيها

نشأة المديرية الولائية للضرائب وهيكلها التنظيم

بعد الاصلاحات الجبائية 1991 اعتمدت الجزائر في عصر نظامها الجبائي وهذا من خل الانشاء هياكل مواكب تطور هذا النظام وهذا من خلال قانون المالية سنة 2002 حيث كانت تعتمد في تأسيسه الضرائب والرسوم على مفتشيات وقابضات وبعد صدور هذا القانون تم انشاء:

مركز الضرائب الولاية يقوم بمتابعه المكلفين بالضريبة من مؤسسات وشركات التي يفوق رقم أعمالها 15 مليون دينار جزائري والمتابعين بنظام حقيقي وقد قامت المديرية العامة بفتح المركز للضرائب بسيدي محمد سنة 2005 بالجزائر العاصمة الذي دخل حيث التنفيذ لبداية المشروع النظام الجبائي الجديد مراكز جوارية المكلفين يقوم بمتابعه الضريبة الخاضعين للنظام الجزافي والذين لا يحققون رقم أعمال اقل 15 مليون دينار جزائر يحسب قانون المالية 2020 مع العلم ان مركز الضرائب ومركز الجوارى بالولاية تشرف عليها مديرية الضرائب للولاية المديرية الولائية للضرائب بسعيدة إدارة عمومية غير ممرضة تابعة لوزارة المالية (المديرية العامة للضرائب) تم بناء مديرية الضرائب بسعيدة ابتداء منسبتمبر 1991م بموجب المرسوم التنفيذي رقم 60-91 المؤرخ في 23 فبراير 1991 المعدل والمؤرخ. قد تم هيكله المديرية الولائية للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 / 327 المؤرخ في 21 فبراير 2009 الذي وضع لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمديرية للضرائب بسعيدة



المصدر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20 المؤرخ في 29 مارس 2009

حيث تم التنقل الى مركز الضرائب بسعيدة لدراسة حالة ميدانية والشرع في انجازها والعمل عليها

تم انشاء المركز الضرائب بموجب المرسوم تنفيذي رقم 6 327 مؤرخ في 18 سبتمبر 2006م والقرار 21 فبراير 2009م المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها

وهو المركز التسيير الموحد. يجمع تحت اشراف الرئيس المركز كل مهام تسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي كانت تتكفل بها سابقا المفتشيات والقبضات والمديريات الضرائب. الولاية بهذا السبب يشكل مركز محور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لي مجال اختصاصه وذلك وفق طبيعة النشاط ورقم الاعمال المحقق:

-انشطة الترقية العقارية وتقسيم الاراضي

- انشطه الاصدار السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها

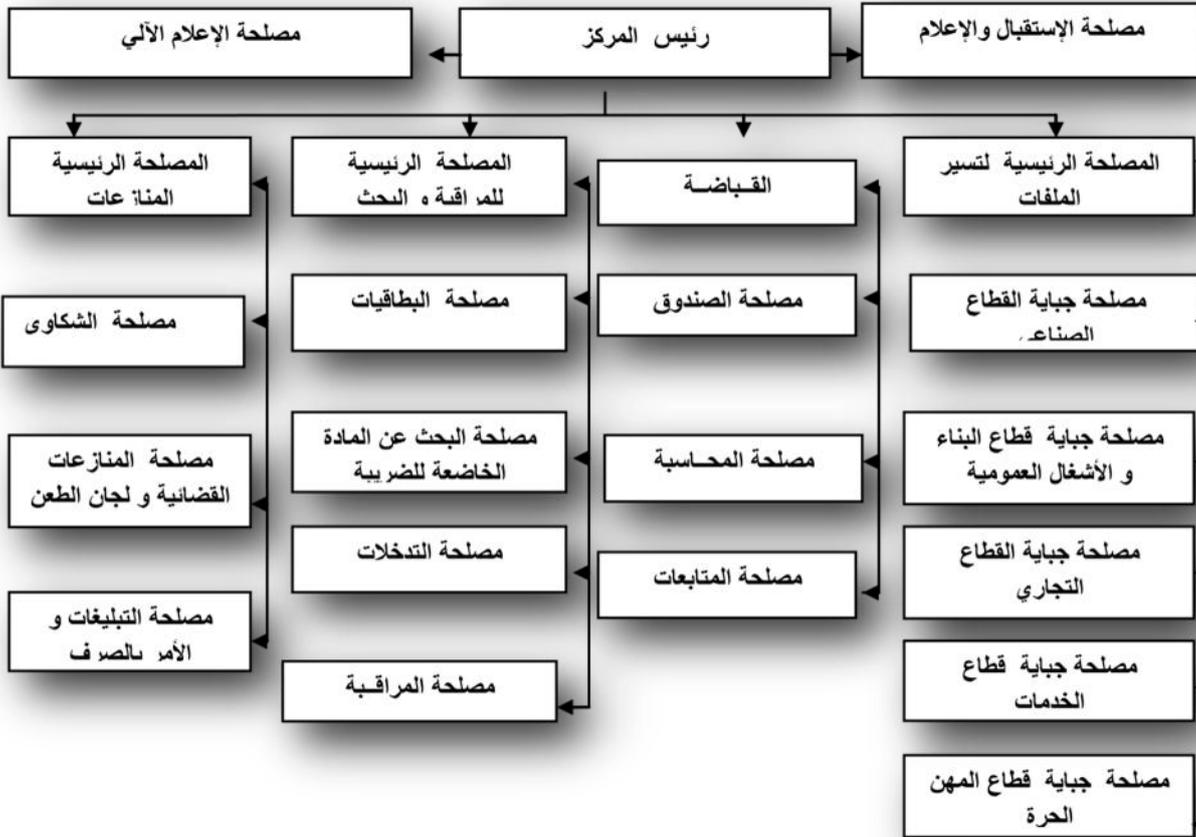
- مؤسسه الاشغال والري والبناء

-انشطة الاطعام والفندقة المصنفة

- انشطه شراء واعاده البيع على حالها حسب شروط البيع بالجملة

-انشطة ممارسة من طرف الوكلاء وعيادات ومؤسسات صحية خاصة ومخابر تحليل

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: دليل تنظيم ومهام مركز الضرائب - مديرية العلاقات العمومية والاتصال
المديرية العامة لضرائب وزارة المالية الجزائر 2009

مهام مركز الميزانية

أ- تنظيم مهام مركز الضرائب:

ينشط مركز الضرائب في المجالات الرئيسية التالية

في مجال الاستقبال والتوجيه: وتتكلف به مصلحة الاستقبال والتوجيه في:

- ضمان مهمة الاستقبال والتوجيه المكلفين بالضريبة

- التكلفة بإجراءات الإدارة الخاصة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء مؤسسات وتعديل القوانين الأساسية.

- التنظيم وتسيير المواعيد.

- نشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة الاختصاص مركز الضرائب
- 2- في مجال الإعلام الآلي : و تتكلف به مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل في
 - استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذلك التأهيلات ورخص الدخول والموافقة
 - إحصاء حجات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكلفة بصيانة والتجهيزات (2) المادة 77 الفقرة 2 من قانون الاجراءات الجبائية
- 3- المنازعات المنازعات : تتكلف به المصلحة الرئيسية المنازعات من أجل إصدار قرارات نزاعيه في القضايا التي يقل مبلغها عن 50 مليون دينار جزائري (2)
 - دراسة ومعالجة الشكاوى
 - متابعة المنازعات القضائية والإدارية
 - تسديد قروض الرسوم
- 4- في مجال التحصيل : و تتكلف به القباضة في
 - التكلفة الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى
 - التكلفة بالعمليات المادية للدفع والتحصيلى وتقدير الأموال النقدية
- 5- في مجال الوعاء : و تتكلف به المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات حيث
 - يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعناوين المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات
 - مسك وتسيير الملفات الجبائية المكلفين بالضريبة الخاضعة لنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح الصناعة التجارة والأرباح الغير تجارية
- 6- في مجال الرقابة : تتكلف به المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث من خلال
 - البحث وتحصيل واستغلال المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات
 - إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين لضريبة وتقييم نتائجها

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام الأساليب الإحصائية بشقيها: الإحصاء الوصفي والاستدلالي، كما تم الاعتماد الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss. v. 25 للحصول على نتائج بغرض إجراء التحليل الوصفي والاستدلالي للإجابة عن التساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص الدراسة.
2. معامل ألفا كرومباخ للتأكد من درجة ثبات أداة الدراسة.
3. المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
4. الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة و لكل محور من محاور متوسطها الحسابي، والانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من العبارات إلى جانب المحاور، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح فيعني تركيز الاستجابات وعدم تشتتها أما إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيح أو أعلى فيعني عدم تركيز الاستجابات و تشتتها) علماً بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لصالح أقل تشتت عند تساوي المتوسط المرجح.
5. اختبار التوزيع الطبيعي من خلال حساب معامل الالتواء (skweness) وذلك للتأكد من ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
6. اختبار الانحدار البسيط للدراسة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.
7. معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
8. تحليل التباين ANOVA بغرض اختبار فرضيتي الفروق، بمعنى معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو محددات الأداء الوظيفي وأداء العاملين وكذا خصائص المستجوبين الآتية: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة.

9. الوزن النسبي (الأهمية النسبية) والذي تم تحديده وفق مقياس الاتي:

- طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات.
- طول الفئة = $0.8 = 5 / (1 - 5)$. وبذلك تكون الأوزان النسبية كما تظهر في الجدول

التالي:

الجدول رقم (03): الأوزان النسبية (الاهمية النسبية)

الاتجاه	الوسط الحسابي
موافق بشدة	من 1.00 الى 1.79
موافق	من 1.80 الى 2.59
محايد	من 2.60 الى 3.39
غير موافق	من 3.40 الى 4.19
غير موافق بشدة	من 4.20 الى 5

المصدر: من إعداد الطالبين مرسلتي وحاجي، مذكرة ماستر 2022-2023، ص 56.

دراسة تطبيقية لمديرية مصلحة الضرائب ولاية سعيدة

1- دلالة صدق الأداة وثباتها

اعتبرت الطريقة التي بنيت فيها الاستبانة دلالة صدق منطقي لها. ولغرض تحديد "ثبات الأداة" تم استخدام اختبار Cronbach's Alpha، بحيث يأخذ قيما تتراوح بين [1.0] فإذا كانت قيمة المعامل تساوي الصفر يعني لا يوجد ثبات في البيانات وعلى العكس أي المجال المعمول به ما فوق 0.5 والجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم(04): معاملات ثبات الأداة

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات Alpha deCronbach
متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية	07	0.669
مزايا اعتماد الرقمنة في التحصيل الجبائي	09	0.855
معوقات تفعيل الرقمنة الإلكترونية	07	0.481
الاستبانة ككل	23	0.833

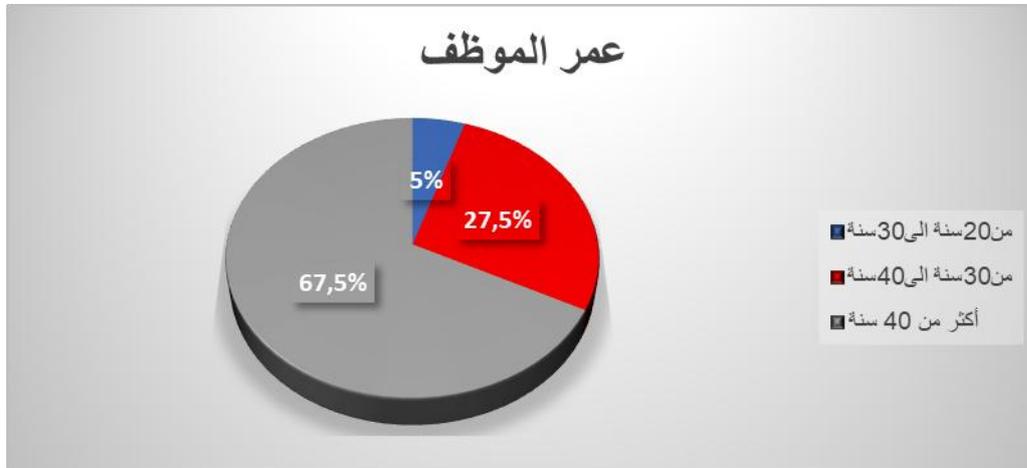
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات الحزمة الإحصائية SPSS.V.25

يوضح الجدول معامل alphacranbach لمتغيرات الاستبانة التي نجدها مرتفعة وتعكس ثبات الاستبانة، كما نجد معامل الاستبانة ككل تقدر قيمته 0.833 وهي مرتفعة، وهذا ما يعزز وجود ثبات وصدق في أداة الدراسة.

الجدول رقم(05): يبين توزيع أفراد العينة حسب عمر الموظف

عمر الموظف	التكرار	النسبة
من 20 سنة الى 30 سنة	2	5%
من 30 سنة الى 40 سنة	11	27.5%
أكثر من 40 سنة	27	67.5%
مجموع	40	100%

الشكل رقم(03): يبين توزيع أفراد العينة حسب عمر الموظف



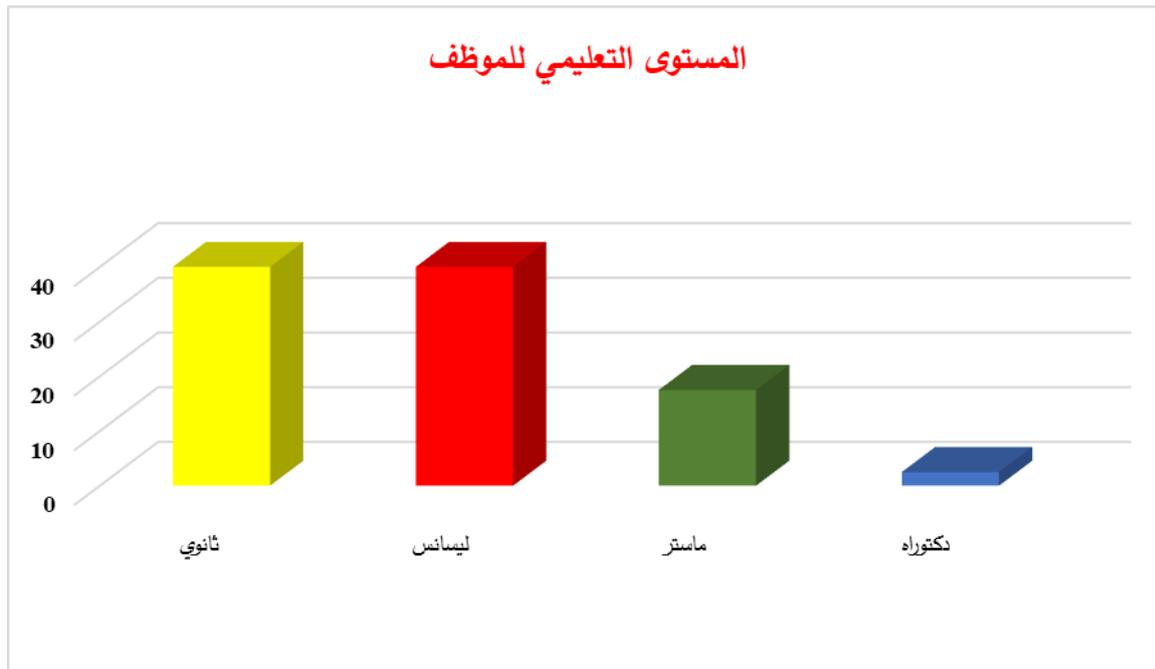
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة التي تملك عمر (أكثر من 40 سنة) هي الأكبر حيث قدرت بـ67.5% بتكرار 27 موظف(ة)، في حين نجد الفئة التي لها (من 30 سنة إلى 40 سنة) 27.5% بتكرار 11 موظف(ة)، وتأتي الفئة التي لها (من 20 سنة إلى 30 سنة) وقدرت نسبتها بـ5% بتكرار (02) موظفة. وهنا نستنتج أنّ هذه الإدارة لا تقوم بتوظيف العمال.

الجدول رقم(06) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للموظف

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي للموظف
40%	16	ثانوي
40%	16	ليسانس
17.5%	7	ماستر
2.5%	1	دكتوراه
100%	40	مجموع

الشكل رقم(04): يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للموظف



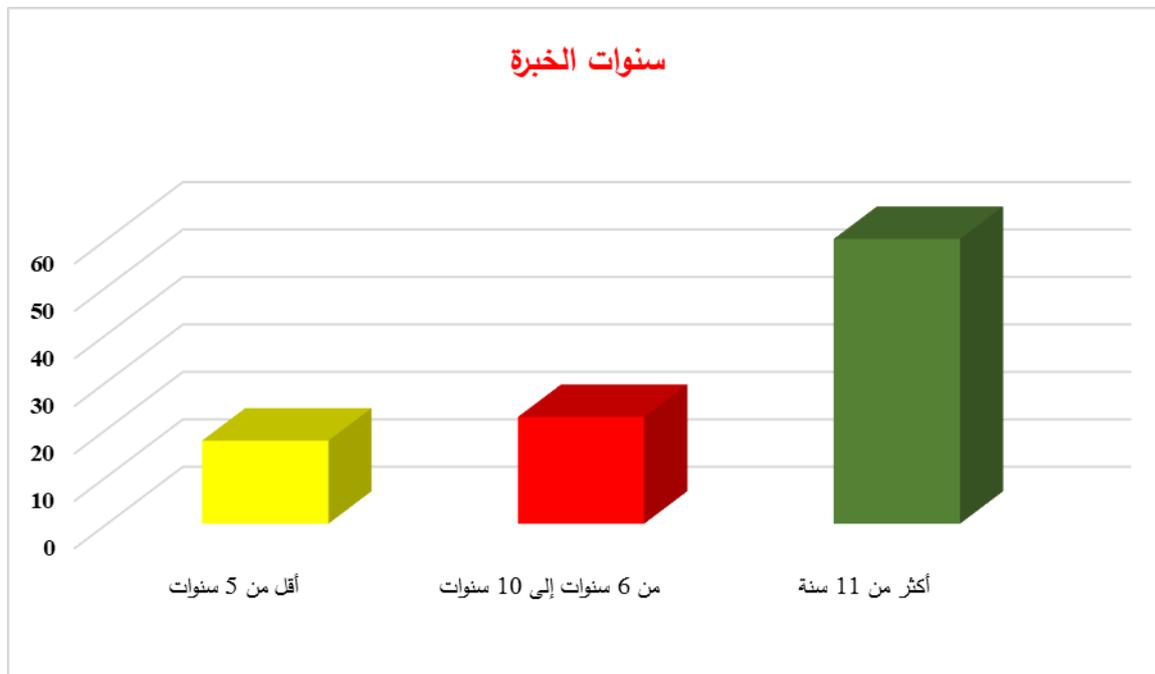
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

من خلال الشكل نلاحظ أنّ هناك تكافؤ في الفئتين التي تملك مستوى (ثانوي وليسانس) في إدارة، حيث قدرت نسبتها بـ40% بتكرار 16 موظف(ة)، ونجد الفئة التي تملك مستوى (ماستر) بنسبة 17.5% بتكرار 7 موظف(ة)، وتبقى الفئة التي تملك مستوى (دكتوراه) بنسبة 2.5% أي بتكرار 01 موظف (ة).

الجدول رقم(07): يبين توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
17.5%	7	أقل من 5 سنوات
22.5%	9	من 6 سنوات إلى 10 سنوات
60%	24	أكثر من 11 سنة
100%	40	مجموع

الشكل رقم(05): يبين توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSv25

من خلال الشكل نلاحظ أنّ الفئة التي تملك خبرة (أكثر من 11 سنة) هي الأكثر حضور في إدارة، حيث قدرت نسبتها بـ60% بتكرار 24 موظف(ة)، ونجد الفئة التي تملك خبرة (من 6 سنوات إلى 10 سنوات) بنسبة 22.5% بتكرار 9 موظف(ة)، وتبقى الفئة التي تملك خبرة مهنية (أقل من 5 سنوات) بنسبة 17.5% أي بتكرار 07 موظف (ة). وهذا يعني أنّ هذه الإدارة تعتمد على موظفين ذوي خبرة مهنية.

قراءة إحصائية لمحاور الدراسة

الجدول رقم(08): لمحور الأول: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

رقم	العبارات	متوسط حسابي	انحراف معياري	التقديرات
01	تمتلك المديرية أجهزة ومعدات تكنولوجيا متطورة وملائمة لتطبيق الادارة الالكترونية	3.10	1.429	موافق
02	تهتم المديرية لتدريب الموظفين على طرق استعمال كمبيوتر وادارة الشبكات وقواعد البيانات	3.40	1.236	موافق
03	اطار التشريع الضريبي يتماشى مع اعتماد جباية الكترونية	2.98	1.250	موافق
04	الوعي المجتمعي بأهمية رقمنة الجباية وفوائدها من أجل تحقيق التعاون مع الادارة الضريبية في عملية رقمنة	3.20	1.400	موافق
05	التشجيع على تسديد الضريبة الالكترونية من قبل المكلف	3.63	1.125	موافق
06	اقتطاع المباشر لدى المكلفين بالضريبة الكترونية	3.45	1.260	موافق
07	يقوم المكلف بتصريح الكترونيا بمختلف مداخله بكل مصداقية	2.48	1.358	موافق
	مجموع	3.175	0.750	موافق

من خلال الجدول أعلاه نجد أنَّ أغلبية الإجابات كانت بعبارة "موافق" وهذا يعني أنَّ الإدارة تحتوي على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، وهذا ما يبينه مجموع المتوسط الحسابي والذي يقدر بـ 3.175 وبتقدير "موافق" 0.750

الجدول رقم (09): المحور الثاني: مزايا اعتماد الرقمنة في التحصيل الجبائي

رقم	العبارات	متوسط حسابي	انحراف معياري	التقديرات
01	تبني الرقمنة كاف لتحقيق الأهداف المرجوة من قطاع الضرائب بالجزائر	3.48	1.240	موافق
02	الاتصال والتنسيق الالي والسريع مع مختلف هيئات	3.18	1.375	موافق
03	تقليل ساعات العمل داخل المؤسسات الحكومية	3.08	1.421	موافق
04	الحد من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية	3.33	1.474	موافق
05	التقليل من الأخطاء المرتكبة المرتبطة بالمورد البشري	3.25	1.410	موافق
06	المواقع الالكترونية تسهل على المكلفين بالضريبة سداد مستحقاتهم في وقتها وتحدد من الهرب الضريبي	3.55	1.108	موافق
07	تساعد الضرائب الالكترونية على تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين بالضريبة	3.45	1.218	موافق
08	الاستفادة من الخدمات الالكترونية الجبائية لكل شخص في اي وقت وفي اي مكان	3.80	0.966	موافق
09	زيادة الثقة بين المكلفين والادارة الضريبية	3.28	1.320	موافق
	مجموع	3.37	0.878	موافق

من خلال الجدول أعلاه نجد أنَّ أغلبية الإجابات كانت بعبارة "موافق" وهذا يعني أنَّ الإدارة لها مزايا اعتماد الرقمنة في التحصيل الجبائي، وهذا ما يبينه مجموع المتوسط الحسابي والذي يقدر بـ 3.37. وبإنحراف معياري 0.878 بتقدير "موافق"

الجدول رقم (10) المحور الثالث: معوقات تفعيل الرقمنة الإلكترونية

رقم	العبارات	متوسط حسابي	انحراف معياري	التقديرات
01	غياب الوعي لدى المكلفين بالضريبة نتيجة نقص الثقافة الجبائية ونظرتهم للضريبة على أنها إكراه وليست مساهمة في اقتصاد وطني	3.55	1.108	موافق
02	عدم المام أعوان الإدارة الضريبية بنظام الإعلام الآلي والتكنولوجي ما يجعل الإدارة أمام تحديات صعبة	2.78	1.441	محايد
03	التكلفة الباهضة لتقنيات الرقمنة وعدم القدرة مسايرة التطورات التكنولوجية خاصة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2.73	1.301	موافق
04	عدم وجود ببيئية تشريعية تناسب مع العمل الرقمي	2.85	1.189	موافق
05	تساعد سرعة تدفق الانترنت في مساعدة المكلفين بالضريبة الأداء واجباتهم	3.43	1.483	موافق
06	يؤدي اعتماد المنظومة الجبائية الرقمية الى زيادة المخاطر الأمنية وذلك في حالة حدوث خلل في نظام أو تعرضه للاختراق	3.08	1.141	محايد
07	عدم وجود تكليف قانوني يلزم تعامل الالكتروني فقط	3.35	0.921	موافق
	مجموع	3.11	0.611	موافق

من خلال الجدول أعلاه نجد أنَّ معظم الإجابات مانت بعبارة موافق ما عدا العبارة رقم (02) التي تميزت بـ "غير موافق" حيث قدر متوسط حسابي بـ 2.78 وإنحراف معياري 1.441، وعبارة رقم (06) التي تميزت بعبارة "محايد حيث قدر متوسط حسابي 3.08 وإنحراف معياري 1.141.

مناقشة الفرضية

لدينا الفرضيتين التاليتين (H_0 و H_1):

حيث H_1 فرضية البديلة و H_0 فرضية صفرية وهما كالتالي:

H_1 : تحقق الإدارة الجبائية مزايا نظيرة تطبيقها للرقمنة في القطاع.

H_0 : لا تحقق الإدارة الجبائية مزايا نظيرة تطبيقها للرقمنة في القطاع.

الجدول رقم (11): يوضح نتائج إختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن مزايا اعتماد

الرقمنة في التحصيل الجبائي

القيمة الإحتمالية Sig	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.000	39	24.291	0.87875	3.3750	المحور الثاني مزايا اعتماد الرقمنة في التحصيل الجبائي

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك أثر بين الكفاءة الأدائية العاملة وأداء

الخدمة المصرفية بلغت قيمة T المحسوبة 24.291 وقيمة احتمالية (sig) = 0.010

وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، حيث فسر متغير المستقل (مزايا اعتماد الرقمنة في

التحصيل الجبائي) 0.15 % من التباين الحاصل في المتغير التابع (متطلبات تطبيق الإدارة

الإلكترونية)، وبناء على ذلك فإننا نقبل الفرضية التي مفادها أنه يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الرقمنة في التقليل من الأخطاء البشرية وتعزيز

الشفافية وتحسين الثقة في النظام الجبائي.

وعليه نقول أن تحقق الإدارة الجبائية مزايا نظيرة تطبيقها للرقمنة في القطاع في ولاية سعيدة.

خلاصة الفصل:

لقد توصلنا في هذا الفصل الى توضيح الدور الأساسي والفعال الذي تلعبه الجباية لدفع عجلة الإقتصاد الجزائري من خلال هيكل النظام الجبائي وتطور النظام الجبائي وتحسن العلاقة بين المكلف والإدارة عن طريق إستعمال الرقمنة التي تتميز بالكفاءة العالية التي تمكنها من تطبيق نظام جبائي سليم يحقق السياسة الإقتصادية للدولة الجزائرية.

خاتمة عامة

تعتبر الرقمنة من أهم المواضيع الحديثة التي أثارت إهتمام الحكومات كمطلب أساسي حيث سارعت مختلف الدول إلى تبني الرقمنة سعياً إلى زيادة أوتحيق كفاءة وفعالية في أنظمتها وعلى رأسها النظام الجبائي. حيث مكنت هذه التحولات الرقمية من تحقيد زيادة في التحصيل الضريبي وذلك من خلال تحسين طرق الإفصاح والتحصيل الضريبي. كما ساهمت الرقمنة في محاربة شتى أنواع الغش والتهرب الضريبي. ومنه يوجد أثر للرقمنة على أداء المنظومة الجبائية على مستوى المؤسسات الجزائرية.

نتائج الدراسة:

- تساهم الرقمنة في سرعة الإسترجاع للبيانات وسهولة استخدامها؛
- تساعد الرقمنة على سهولة توصيل المعلومات لجميع المستخدمين دون تكلفة؛
- تساهم الرقمنة في حفظ البيانات وتخزينها بأكثر قدر ممكن؛
- تمنح فرصة عرض نفس السندات والمعلومات لدى العديد من الأشخاص وفي نفس الوقت؛

آفاق المستقبلية:

- تعميم الرقمنة على جميع المديريات والمراكز الضريبية على المستوى الوطني، بما في ذلك المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي ونظام الضريبة الجرافية الوحيدة؛
- تفعيل محور الرقابة الجبائية ضمن النظام المعلوماتي الجبائي برقمنة مختلف إجراءات الرقابة؛
- تعميم الرقمنة على جميع القطاعات المالية (الضرائب الجمارك، أملاك الدولة وصناديق التأمين..) وقطاع العدالة من أجل المساهمة في تفعيل أداء الرقابة الجبائية

من جهة وتبسيط عمليات تحصيل الضرائب وفك النزاعات بسهولة وبأقل تكلفة وفي أقل وقت.

➤ ضرورة التكوين الجيد للموظفين من أجل التأقلم مع التحول الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع

1. رفيق يوسف ، عمر جنينة. (24-25 أكتوبر ، 2017). أثر محاسبة القيمة العادلة للأصول الثابتة على القوائم المالية، الجزء الأول. المؤتمر الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة للمحاسبة منشورات جامعة العربي بن مهيدي،. أم البواقي.
2. صالح إبراهيم يونس الشعباني. (2012). وعد حسين شلاش الجميدلي، ملامح تطبيق التدقيق الاستراتيجي في العراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 ، العدد 9 .
3. أ.جازية أمير. (2018). المنظومة الجبائية في الجزائر المشاكل وضرورة الإصلاح . مجلة دراسات جبائية المجلد 7 / العدد: 2 .
4. أحمد حلمي جمعة. (2009). الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد. عمان الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
5. أحمد زعيمش وعمار سوم. (السنة الجامعية: 2017-2018). تقييم الأصول وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) - دراسة حالة بعض المؤسسات الإقتصادية-. مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة. جيجل : جامعة محمد الصديق بن يحي .
6. أقاسم عمر. (2013/2014). محاضرات التدقيق الداخلي، السنة الأولى ماستر. أدرار : جامعة أدرار .
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (بلا تاريخ). العدد 19 القرار المؤرخ في 28 ربيع الاول عام 1430 هـ الموافق ل 25 مارس .
8. المديرية العامة تجميع للضرائب. (2014).

9. امينة فداوي. (2016-2017). محاضرات في المحاسبة المعمقة (موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس محاسبة. جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، قسم العلوم المالية والمحاسبة.
10. بختي إبراهيم. (2002). الإنترنت في الجزائر، مجلة البحث، العدد 01، جامعة ورقلة.
11. بدر بن تومي. (2012-2013). أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصاريف الإسلامية، رسالة ماجستير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
12. بديسي فهيمة. (2012). المحاسبة التحليلية. الجزائر: دار الهدى، عين مليلة.
13. بغدادي بن عطية عبد العزيز. (سنة 2015-2016). مدى تطبيق المؤسسات لمتطلبات النظام المحاسبي المالي فيما يخص تقييم التثبيات. مذكرة ماستر، جامعة مستغانم.
14. بن دادي هشام. (2022). رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، مذكرة لنيل شهادة ماستر في قانون عام اقتصادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
15. بن ربيع حنيفة. (2013). الواضح في المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية. المحمدية- الجزائر: منشورات كليك، الطبعة الاولى، الجزء الثاني.
16. بن ربيع حنيفة. (2015). الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية. الجزائر: منشورات كليك، الطبعة الثانية.

17. بن يوسف خلف الله. (2017). أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية،. مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، العدد السابع. أم البواقي.
18. بوزقزة مليكة. (2015). اشكالية تقييم التثبيتات والافصاح عنها وفقا للمحاسبة المالية. مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. البويرة، جامعة اكلي محند اولحاج .
19. تغريد مصطفى وعلي جمعة. (2018). النشر الإلكتروني في جامعات المصرية، كلية الإعلام جامعة القاهرة .
20. ثناء القباني. (2007). المراجعة. الإسكندرية: الدار الجامعي.
21. جارش قمره. (2021). الثقافة التنظيمية والرقمنة في المؤسسة الجزائرية دراسة ميدانية بمديرية الشريعة لولاية تبسة - رسالة ماستر - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تبسة، قسم علم الاجتماع جرائد.
22. جمال الدين مرسي، مصطفى محمود أبو بكر. (2009). دليل فن خدمة العملاء ومهارات البيع . الإسكندرية: الدار الجامعية.
23. جمال توصيف العريفي. (2014). أنواع المكتبات الحديثة الأكاديميون، النشر والتوزيع عمان الأردن.
24. حامد عبد المجيد دراز. (1994). "النظم الضريبية". الدار الجامعية، بيروت.
25. حسين القاضي. (2008). مأمون حمدان المحاسبة الدولية ومعاييرها. عمان: الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

26. حسين وليد حسين عباس، أحمد عبد محمود الجنابي. (2017). إدارة علاقات الزبون. الأردن : الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان.
27. حمدي زوييدة. (2021). تقنيات وإجراءات الرقمنة في الإدارة -دراسة ميدانية بمركز التكوين المهني والتمهين محمد مقبول عشعاشة- جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم الجزائر، .
28. حيدر محمد علي بني عطا. (2007). مفاهيم أساسية في قياس الأصول الثابتة. عمان: الطبعة الأولى، دار حامد لنشر والتوزيع .
29. خالد نانة. (1998). المحافظة على رأس المال في ظل تعدد بدائل القياس المحاسبي. رسالة ماجستير. حلب: جامعة حلب.
30. رحاب عابد. (2015). أثر مكونات الإدارة الالكترونية على فاعلية في القطاع العام -دراسة حالة وزارة الداخلية الشق المدني، ماجستير إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية غزة كلية التجارة،.
31. رمادلية عبدالله سفيان وقويدري كمال . (2020). تفعيل خدمة الإدارة الالكترونية في الجزائر - عصرنة الإدارة الضريبية أنموذجا - 471-473. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد 14، العدد:02 .
32. سالي عمر، رحمانى مراد. (2019). تأثير جودة الخدمة في المؤسسة الخدمية على رضا الزبون. مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق خدمات، جامعة محمد بوضياف. المسيلة .
33. سعيد عبد العزيز عثمان. (2000). "النظم الضريبية - مدخل تحليلي مقارنة"، الدار الجامعية الاسكندرية .

34. سلمان ذياب خضير ورجاء رشيد عبد الستار. (2016). القيمة السوقية المضافة بين الجدلية مفهوم التكلفة التاريخية والقيمة العادلة. مجلة الدراسات محاسبية والمالية جامعة بغداد المجلد الحادي عشر العدد 37 . بغداد.
35. شريفة لكبير وعائشة بوعلالة. (السنة الجامعية: 2013/2014). التدقيق الداخلي بين المتطلبات النظرية والتحديات العملية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم التسيير تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير،. أدرار: جامعة أدرار.
36. شعبان لطفي. (2009/2004). المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين سير المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، منشورة .
37. شعيب شنوف. (2008). محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الاول. الجزائر: الشركة الجزائرية بوداود.
38. صديقي مسعودي. (17-18 جانفي، 2010). التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية،. الوادي: المنعقد بالمركز الجامعي الشهيد حمة لخضر.
39. صيد. (04 ديسمبر ، 2012). مجتمع المعلومات السياقات السيسولوجية للمواطنة الجديدة في الجزائر، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة بسكرة، العدد 04 .
40. عاشور كتوش. (بلا تاريخ). متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(ias/ifrs) في الجزائر، العدد 6. مجلة اقتصادية شمال افريقيا، جامعة شلف. الجزائر.
41. عباس مهدي الشيرازي. (1990). نظرية المحاسبة. الكويت: الطبعة الأولى، دار السراسل للنشر والتوزيع.

42. عبان عبد القادر. (2016). تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة لنيل الدكتوراة في علم الاجتماع تخصص: إدارة أعمال كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة.
43. عبد الرحمان عطية. (2009). المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي. الجزائر : دار حيطلي.
44. عبد العزيز، جميل مخيمر. (1997). إدارة مشتريات والتخزين. المملكة العربية السعودية: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود .
45. عبد الفتاح الصحن وآخرون . (بلا تاريخ). المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية. 2008/2007. مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية مصر.
46. عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد. (بلا تاريخ). أصول المراجعة الداخلية والخارجية. دار نشر الثقافة.
47. عبد الوهاب الرميدي . (2011). المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد. الجزائر: دار هومة.
48. عزوز علي. (2013-2014). آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي - الواقع والتحديات". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف.
49. علاء فرحان طالب. (ب.ن.س). إدارة التسويق(منظور فكري معاصر. الأردن: الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.
50. علي شاكرك. (2017). دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية ،

- مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية (جامعة القادسية، العراق ،المجلد07، العدد 04.
51. عماري سمير. (2020). واقع وافاق عصرنة الادارة الجبائية . مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية والإدارية جامعة 20 اوت،سكيكدة الجزائر ،المجلد 5،العدد1.
52. غالب عبد المعطي الفريجات. (2010). مدخل إلى تكنولوجيا التعليم. عمان، الأردن : دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
53. ف.شبلي. (2010). ،النشاط المحاسبي المالي ، . الجزائر: قصر الكتاب.
54. فريد زعرات. (2009). معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبة الدولية. رسالة ماجستير. البليدة: جامعة سعد دحلب.
55. قاسمي محمد حري صلاح الدين. (السنة الجامعية: 2022/2023). المراجعة الداخلية و دورها في تقييم أصول المؤسسة. مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر جامعة ابن خلدون. تيارت .
56. قوادري محمد. (2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 6 العدد 02 (2022) جامعة الجزائر .
57. قويدر محمد الطيب. (جوان ، 2021). عصرنة الإدارة الجبائية ،مجلة المال والأعمال ،المجلد06،العدد1.
58. كريد جنكنز. (1417هـ). الدليل الشامل في إدارة المخازن الحديثة. السعودية: ترجمة: سيف عبدالعزيز، معهد الإدارة العامة.

59. كمال عبد العزيز النقيب. (2004). مقدمة في نظرية المحاسبة. عمان: الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع.
60. لبنى سحر فاري. (2021). دراسة تحليلية لمحددات نجاح التحول الرقمي في الشركات المحلية الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس مدينة (الجزائر) مخبر التنمية المحلية المستدامة، المجلد 8 العدد 15.
61. لبوز نوح. (2009). مخطط النظام المحابي المالي الجديد المستمد من المعايير المحاسبية الدولية. الجزائر : مؤسسة الفنون المكتبية والمطبعة.
62. لخضر علاوي. (2014). المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الورقة الزرقاء.
63. محمد سعيد عبد الفتاح. (1988). إدارة المشتريات والمخازن . الأردن: دار المستقبل، عمان.
64. محمد سمير الصبان. (1993). الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة. الإسكندرية: الدار الجامعية كلية التجارة جامعة .
65. محمد عبد الله حامد العبدلي . (2012). أثر تطبيق الحاكمية على جودة التدقيق الداخلي رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط، منشورة.
66. مريم خالص حسين. (2013). الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية، وزارة المالية، العراق .
67. مسعود صديقي. (2014). المحاسبة المالية وفق scf، الجزائر. دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة.

68. مسفرة بنت دخيل الله الخثمي. (2021). "مشاريع وتجارب الرقمنة في مؤسسات المعلومات دراسة الإستراتيجيات المتبعة"، مجلة RIST، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع1، الرياض .
69. منصة التعليم عن بعد. (2016-2017). المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS16) التثبيات . ماستر محاسبة، جامعة . الجزائر .
70. مهري سهيلة. (2005). المكتبة الرقمية في الجزائر دراسة للواقع وتطلعات المستقبل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة.
71. مؤيد جميل ومحمد مياله. (2006). علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين. رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية.
72. ناصر دادي عدون. (1999). تقنية مراقبة التسيير، المحاسبة التحليلية . الجزائر: دار المحامدية.
73. نبيه توفيق المرعي. (2009). دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، مذكرة ماجستير، منشورة. الأردن: جامعة حدار للدراسات العليا الأردن.
74. نجلاء أحمد يس. (2012). الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي للنشر والتوزيع، مصر .
75. نظيرة قلادي . (السنة الجامعية : 2016/2017). دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم اقتصادية جامعة الجزائر 3 .

76. يامن خليل الزعبي. (2005). القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير. اليرموك: جامعة اليرموك، .
77. يوسف سعيد المدلل. (2007). دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير . غزة فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة فلسطين.
78. يونس أحمد البطريق. (2001). النظم الضريبية. الدار الجامعية، الإسكندرية.
79. عماري سمير، واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر ، مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت سكيكدة ، الجزائر ،المجلد 05، العدد 1، 2020،

الملاحق

الملحق رقم (01): الاستبيان



جامعة د.مولاي الطاهر -سعيدة-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وتدقيق

استبيان

الأخ الكريم الأخت الكريم:

تحية إحترام وبعد

في إطار انجازنا البحث علمي ميداني نضع بين أيديكم إستمارة خاصة بدراسة، "أثر الرقمنة على أداء المنظومة الجبائية دراسة حالة عينة بمركز الضرائب لولاية سعيدة".

لذا نرجو من سيادتكم التكرم بقراءة العبارات بدقة والإجابة على الأسئلة بموضوعية، علما بأن هذه البيانات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وستكون دقة إجاباتكم ومساهمتم عونا لنا في التوصل إلى نتائج موضوعية وعلمية.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق التقدير والإحترام.

الأستاذة:

-بربار حفيظة

الطالبتان:

كسال لامية سلامت

شمال عينونة

السنة الجامعية: 2024/2023

البيانات الشخصية

العمر:

من 20 سنة الى 30 سنة من 30 سنة الى 40 أكثر من 40 سنة

المستوى الدراسي:

ثانوي ليسانس ماستر ماجستير دكتورا

سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات من 6 الى سنوات أكثر من 11 سنة

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	المحاور
المحور الأول: متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية					
					1- تمتلك المديرية أجهزة ومعدات تكنولوجيا متطورة وملائمة لتطبيق الادارة الالكترونية
					2- تهتم المديرية لتدريب الموظفين على طرق استعمال كمبيوتر وادارة الشبكات وقواعد البيانات
					3- اطار التشريع الضريبي يتماشى مع اعتماد جباية الكترونية
					4- الوعي المجتمعي بأهمية رقمنة الجباية وفوائدها من أجل تحقيق التعاون مع الادارة الضريبية في عملية رقمنة
					5- التشجيع على تسديد الضريبة الالكترونية من قبل المكلف
					6- اقتطاع المباشر لدى المكلفين بالضريبة الكترونية
					7- يقوم المكلف بتصريح الكترونيا بمختلف مداخله بكل مصداقية

المحور الثاني: مزايا اعتماد الرقمنة في التحصيل الجبائي

					تبني الرقمنة كاف لتحقيق الأهداف المرجوة من قطاع الضرائب بالجزائر
					الاتصال والتنسيق الالي والسريع مع مختلف هيئات
					تقليل ساعات العمل داخل المؤسسات الحكومية
					الحد من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية
					التقليل من الأخطاء المرتكبة المرتبطة بالمورد البشري
					المواقع الالكترونية تسهل على المكلفين بالضريبة سداد مستحققاتهم في وقتها وتحدد من الهرب الضريبي
					تساعد الضرائب الالكترونية على تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين بالضريبة
					الاستفادة من الخدمات الالكترونية الجبائية لكل شخص في اي وقت وفي اي مكان
					زيادة الثقة بين المكلفين والادارة الضريبية

المحور الثالث: معوقات تفعيل الرقمنة الالكترونية

					غياب الوعي لدى المكلفين بالضريبة نتيجة نقص الثقافة الجبائية ونظرتهم للضريبة على أنها إكراه وليست مساهمة في اقتصاد وطني
					عدم المام أعوان الإدارة الضريبية بنظام الإعلام الآلي والتكنولوجي ما يجعل الادارة امام تحديات صعبة
					التكلفة الباهضة لتقنيات الرقمنة وعدم القدرة مسايرة التطورات التكنولوجية خاصة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قائمة الملاحق

					عدم وجود بيئية تشريعية تناسب مع العمل الرقمي
					تساعد سرعة تدفق الانترنت في مساعدة المكلفين بالضرريبة الأداء واجباتهم
					يؤدي اعتماد المنظومة الجبائية الرقمية الى زيادة المخاطر الأمنية وذلك في حالة حدوث خلل في نظام أو تعرضه للاختراق
					عدم وجود تكليف قانوني يلزم تعامل الالكتروني فقط